أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
22 أبريل 2025
25 شوال 1446هـ
العدد 24

إلى أين؟

ليست مجرد توقعات نظرية بل هي انعكاس للصراع الدائر على الأرض، حيث تتصارع رؤى متضاربة؛ بين مشروع عسكري شمولي وآخر مدني ديمقراطي. فهل سينجح السودانيون في انتزاع مستقبل أفضل، أم ستفرض عليهم الحلول الجاهزة من الخارج أو من قوى الأمر الواقع؟ ندوة لأفق جديد تناقش الاحتمالات وسيناريوهات المستقبل، بكل ما تحمله من أمل وتحديات، في محاولة لفهم المسارات الممكنة لما بعد الحرب

أسئلة المستقبل المصيرية

تشهد البلاد واحدة من أخطر الأزمات في تاريخها الحديث، حيث تحول الصراع المسلح الذي اندلع في أبريل 2023 إلى حرب استنزاف شاملة تهدد بزوال مقومات الدولة الأساسية. الواقع الحالي يرسم صورة قاتمة لدولة فقدت سيطرتها على معظم أراضيها، مع انقسام الساحة بين قوتين عسكريتين رئيسيتين وعشرات المليشيات المسلحة التي تنشط في مختلف المناطق.

في قلب هذه الأزمة، تبرز عدة إشكاليات جوهرية تطرح أسئلة مصيرية عن مستقبل البلاد؛ من بينها إشكالية الشرعية السياسية حيث لا يتمتع أي من الأطراف المتحاربة بشرعية دستورية أو شعبية. وكذا الأزمة الأمنية المتفاقمة مع انتشار السلاح والعنف ضد المدنيين. بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي الكارثي الذي تجلى في انهيار قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية.

المشهد العسكري الحالي يشير إلى حالة من الجمود، حيث لم يتمكن أي من الطرفين الرئيسيين من تحقيق نصر حاسم رغم مرور أكثر من عام على بدء المواجهات. هذا الوضع خلق بيئة خصبة لانتشار المليشيات وتفكك المؤسسات الأمنية، مما زاد من تعقيد الأزمة وجعل احتمالات الحل السلمي أكثر صعوبة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعاني البلاد من أزمة غير مسبوقة. انهارت البنية التحتية بشكل شبه كامل، وتوقفت معظم الخدمات الأساسية، فيما يعتمد المواطنون على التحويلات المالية من الخارج لضمان الحد الأدنى من متطلبات الحياة. الأسواق الموازية لبيع السلاح والمخدرات انتشرت بشكل كبير، مما زاد من تفاقم الأزمة الأمنية والاجتماعية.

تمويل الحرب يظل أحد أكثر الجوانب غموضاً في هذا الصراع. بينما تشير بعض التقارير إلى اعتماد الأطراف المتحاربة على موارد داخلية كتهريب الذهب وبيع الأصول الوطنية، تظهر أدلة أخرى على وجود تمويل خارجي من جهات إقليمية لها مصالح في السودان. هذا التدخل الخارجي حول الصراع إلى «حرب بالوكالة» تتصارع فيها القوى الإقليمية عبر وكلاء محليين.

وفي مواجهة هذا المشهد الكارثي، تبرز عدة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السودان، فصلتها ندوة مخصصة عقدتها أفق جديد للمفاكرة حول الأزمة والحلول.

المؤكد ضمن سيناريوهات البلاد أن دور المجتمع المدني سيظل محورياً في أي حل دائم للأزمة. رغم الانقسامات الحادة والتشرذم الذي تعانيه القوى المدنية، تبقى هناك فرص لإعادة توحيد الصفوف عبر الحوار الوطني الشامل. ونجاح أي مسار انتقالي مرهون بقدرة هذه القوى على تقديم بديل حقيقي يحظى بقبول شعبي واسع.

المؤكد كذلك أن التحديات التي تواجه السودان هائلة، لكن دروس التاريخ تؤكد أن الأزمات الكبرى قد تكون أيضاً فرصاً للتغيير الجذري. الخيارات الحالية صعبة وتتطلب شجاعة سياسية غير عادية من جميع الأطراف. السؤال المركزي الذي يواجه السودانيين اليوم هو: هل يمكن تحويل هذه المأساة إلى فرصة لبناء دولة جديدة على أسس ديمقراطية حقيقية، أم أن البلاد ستستمر في الانزلاق نحو مزيد من العنف والتفكك؟

الإجابة على هذا السؤال لن تحددها فقط موازين القوى العسكرية، ولكن أيضاً إرادة الشعب السوداني وقدرته على إيجاد صوت موحد يعلو فوق أصوات المدافع. المستقبل يبقى مفتوحاً أمام جميع الاحتمالات، لكن الوقت ينفذ بسرعة، وكل يوم يمر يزيد من تعقيد الأزمة ويصعب عملية إعادة البناء لاحقاً.

وجهات نظر

«زمزم».. قصور العدالة الوطنية والدولية!
وائل محجوب
12-13

المفقودون.. أحياء يرزقون أم أموات فينعون
حيدر المكاشفي
18-20

المستهلك يستحق
طاهر المعتصم
24-25

أزمة الديون في الجنوب العالمي وفشل السياسات النيوليبرالية: السودان نموذجًا
عمر سيد أحمد
31-33

حرب أبريل: سرقة الهوية والتأريخ منهوبات المتاحف السودانية على منصات البيع الالكتروني
سمير شيخ إدريس
34-36

تأملات جيل في أطروحة فرانسيس دينق
محمد عمر شمينا
37-38

عن كتب

علي كرتي وورطة الإسلاميين: صراعات الداخل وتكتيكات العودة عبر الجيش
39-41

الغلاف

حافة نقاش
في ندوة أفق جديد
سيناريوهات مستقبل السودان بين استمرار الحرب والتحول المدني.. الأزمة والحلول
4-11

مرصد أزمات
كيف تواجه كسلا أزمة العطش المتجذرة؟

14-17

تقارير
كيف حولت الحرب نساء السودان من ربات بيوت لنازحات.. ومن كاتمات أسرار إلى حاملات هموم لا تحصى.. وكيف مزقت النزاعات أوصال الأسر؟
نـــدوب الحـــرب
21-23

بيئـــة
حرب على البيئة
تبنت الفصائل المتحاربة في السودان الإبادة البيئية كتكتيك حربي، مستهدفة الموارد البيئية ذات النتائج الكارثية للأمن الغذائي والمائي
26-30

مسرح

لا شيء غير الاعتراف
السر السيد
42-43

نصوص

سلا أسامة
44-46

رياضة

شوقي غريب
يبدأ رحلته الأولى خارج مصر عبر بوابة المريخ
47-48

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

في ندوة أفق جديد

سيناريوهات مستقبل السودان بين استمرار الحرب والتحول المدني.. الأزمة والحلول

ملخص

في ظل استمرار الحرب الدائرة في السودان منذ 15 أبريل 2023، وتفاقم الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية، عقدت مجلة «أفق جديد» ندوة حوارية بمشاركة نخبة من الخبراء والقيادات السياسية. ناقشت الندوة الأسباب الجذرية للحرب، وتداعياتها الكارثية على الدولة والمجتمع، وطرحت خلالها السيناريوهات المحتملة لمستقبل السودان، مع التأكيد على ضرورة إعادة تموضع القوى المدنية لقيادة التحول الديمقراطي. أدناه اتجاهات الندوة في حلقتها الأولى.

أسباب الحرب وتداعياتها:

تُعد صناعة «الجيوش الموازية» والتفاوت الاقتصادي من الأسباب المباشرة لحرب 15 أبريل.

أدت الحرب إلى انهيار الدولة، وتفتت السيطرة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، مع انتشار المليشيات وتفاقم العنف ضد المدنيين.

شهد الاقتصاد انهيارًا حادًا، حيث فقدت العملة قيمتها، وانتشرت المجاعة والنزوح، مع تدمير البنية التحتية.

أزمة الشرعية وتمويل الحرب:

لا تملك أي من الأطراف المسلحة شرعية دستورية أو شعبية، بينما يتم تمويل الحرب عبر موارد داخلية وصفقات اقتصادية غير شفافة، مثل تهريب الذهب وبيع الأراضي والموانئ.

تحولت الحرب إلى «حرب بالوكالة» مع تدخلات إقليمية ودولية، بينما فشلت المبادرات الدبلوماسية في تحقيق أي تقدم.

ابتدر الدكتور أحمد أبوسن حديثه في الندوة التي أقامتها مجلة «أفق جديدة» بطرح عدد من الأسئلة في مقدمتها هل الدولة في السودان قائمة أم انهارت بشكل كامل؟ و وهل هناك سلطة واحدة تسيطر على السودان؟ وبعدها انتقل د.أبوسن إلى سؤال الشرعية ومن يملكها ثم طرح سؤالا هاما وهو «من أين تمول الحرب؟» وبعدها قدم أربع «سيناريوهات» من المتوقع أن تنتج عن الوضع الحالي ووضح موقف المدنية حولها وكذلك موقف النظام البائد والمتحالفين معه في هذه الحرب ولم يتناول دكتور أبوسن قضية وحدة القوى المدنية بشكل عابر ولكنه وضع محددات لصالح تموضعها من جديد حتى تساهم فعليا في أنهاء الحرب والتأثير في المشهد بعدها بما يفضي للتحول المدني الديمقراطي.

الأمين العام لتحالف «صمود» والقيادي بحزب الأمة القومي صديق الصادق المهدي عمد إلى تفسير أسباب حرب 15 أبريل وتوصيف أطرافها بقية التعامل معها بشكل سليم على حد قوله وأكد في ذات الوقت على ضرورة موضعة القوى المدنية موضعة تتناسب مع إفرازات الحرب مشيرا إلى مجهودات توحيد القوى المدنية من قبل تحالف صمود وتقدم من قبلها في هذا الاتجاه

أزمة السلطة والشرعية

في مستهل الندوة قال الدكتور أحمد أبوسن « يتردد في الفترة الأخيرة حديث عن انهيار الدولة السودانية، ولكن السؤال يجب أن يكون هل توجد دولة حاليًا، أم لا؟ ، هل هناك سلطة واحدة تسيطر على كل السودان ؟ وإذا نظر الناس إلى خريطة السودان ستجد المسألة أصبحت واضحة. شرق السودان مع جزء كبير من وسط السودان أو ما يعرف ب» مثلث حمدي» تحت سيطرة القوات المسلحة وهيمنة قوات الدعم السريع على معظم أراضي دارفور، وبعد التحالفات الأخيرة وخاصة مع عبد العزيز الحلو تمضي الدعم السريع في اتجاه الجنوب الجديد (جبال النوبة والنيل الأزرق).

وأكثر من ذلك حتى في مناطق سيطرة إحدى القوتين المسلحات لن تجدها تبسط سيطرة كاملة على المنطقة وفي مناطق عديدة تتقاسم السيطرة مع مليشيات قبلية أو إسلامية أو حركات دارفورية أومناطقية، هذه الحالة أصبحت واضحة في شرق السودان، وفي البطانة والجزيرة وحسب ما رشح في الميديا فإن هناك حوالي 108 مليشيا مسلحة كثير منها ظهر خلال الحرب.

وانتقل دكتور أبوسن إلى أزمة الشرعية وقال « أزمة

الشرعية من الصعب إنكارها وتعيشها كل الأطراف، لا توجد شرعية دستورية أو جماهيرية أو سلطة السلاح، ولا شرعية إقليمية أو دولية، وكل الجهات المسلحة التي تقاتل في الميدان متهمة بارتكاب جرائم وانتهاكات وتقول أن لديها تفويض جماهيري للقتال .

حرب استنزاف

بخصوص ما أسماه دكتور أبوسن «المأزق العسكري» قال : إذا تناولنا المأزق الأمني والعسكري في السودان خلال هذه الحرب بطريقة واقعية نجد حالة ضعف كبيرة في طرفي القتال على الرغم من محاولات إظهار القوة والتماسك، وبالنظر في داخلها ترى التفكك ومحفزات الصراعات والنزاعات في داخلها ليس بالشيء البسيط ومخاطره الآن وفي المستقبل حاضرة ولا يمكن تجاهلها وكل هذه المعطيات العسكرية الأولية تؤكد أن الحرب تحولت إلى حرب استنزاف بامتياز في ظل تأكيدات والواقع أنه لا يوجد انتصار حاسم بعد عامين من القتال ولا يلوح في الأفق شيء ينبئ بانتصار حاسم لأي طرف من الأطراف رغم محاولات تلك الأطراف ترسيخ وجودها في بعض المناطق الاستراتيجية أو الجغرافية أو مناطق نفوذ بشري أو مناطق موارد اقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك العنف الممنهج ضد المدنيين في كل المناطق؛ المُعاناة اليومية وعدم توفير الحماية، الانفلات الأمني اليومي الذي ينتشر بشكل أسرع نتيجة لانتشار السلاح دون ضبط من أي جهة، على العكس تشجيعه في بعض الأحيان كل ذلك أنتج أزمة أمنية عسكرية غير مسبوقة تنذر بتدهور أمني كبير.

انهيار اقتصادي وتدهور العملة

من ناحية اقتصادية عايش المواطن انهيار الجنيه السوداني و انكماش الناتج الإجمالي المحلي للبلد، وعندما اندلعت الحرب كان الدولار يعادل حوالي 600 جنيه سوداني والآن الدولار في حدود 2،600 جنيه، مع تضخم هائل غير مضبوط يستند التجار ورجال الأعمال فيه على الظرف الأمني والندرة وهذا يقودنا إلى سؤال حول درجة تضرر البنيات الأساسية وتحطمها، وبعض الجهات تقدر خسارة البنية التحتية بتريليونات الدولارات لذلك حتى لو توقفت الحرب اليوم تحتاج البنية التحتية والصناعية والخدمات إلى سنوات لاستعادة مستواها السابق على الأقل و الناس التي عادت إلى الخرطوم وبعض المدن الأخرى تتحدث عن عدم وجود أبجديات الحياة واعتماد الناس على التحويلات غير الرسمية، وحتى اللاجئين في دول الجوار والخليج يدعمون أسرهم وليس أمامهم حل غير تحويل بعض الفتات إلى ذويهم في الداخل وتحول النشاط التجاري إلى السوق غير الرسمي كليا، وتضاعفت أعداد الناس التي تمتهن مهنة بيع الشاي وهناك أسواق المنهوبات وأسواق بيع السلاح والمخدرات و الدعارة وهي ظواهر تحتاج إلى دراسة.

وقطعا التدهور الاقتصادي نتج عنه أزمة الإنسانية نشاهد المجاعة وإرهاصاتها والنزوح والشتات في كل مكان.

من أين تمول الحرب؟

هناك حديث حول «من أين تمول الحرب؟» علينا التعامل مه بجدية ومتابعة ومن حق السودانيين أن يقفوا على الإجابة بكل شفافية وحصر

تمويل الحرب في نظرية المؤامرة وأن هذه الحرب تُمّول من الخارج مضللة، و الحقيقة توجد موارد كثيرة داخل البلد، ومع انطلاق الحروب تنعدم الشفافية والمساءلة وتجير كل العائدات إلى المجهود الحربي ومن الممكن جدا أن تحدث رهونات وتعهدات اقتصادية تحت الطاولة ولا ندري عنها شئيًا مقابل تمويل طرف في الحرب؛ وكثيرا ما نسمع عن بيع موانئ وبيع أراضي وقواعد على البحر الأحمر وغيرها ويحدث هذا خلال فترة الحرب وتكتشف بعد سنوات طويلة جدا وفي الغالب تتم اتفاقات بين المتحاربين على الحفاظ على الموارد الاقتصادية وهل سمع الناس عن هجوم طرف على آخر في مناجم ذهب مثلا أم هذه خطوط متفق عليها وكل شخص يستمر فيما يخصه، وفي نفس الوقت تهريب الذهب يكون إلى سوق واحدة،ويمكن أن نقول أن المصالح الاقتصادية والسياسية دائما تتم حولها تفاهمات و هي محور أساسي في أن تكون الأطراف بعيدين أو قريبين من بعضهم البعض وهي من الممكن أن تشكل السيناريوهات المستقبلية للنزاع، على الأقل فيما يختص بالثروة والسلطة والموارد، والمواطن ومعيشته ونسبة الفقر.

حرب الوكالة.. دبلوماسية فاشلة

وأشار دكتور أبوسن إلى قضية تدويل حرب 15 أبريل وقال : قضية أخرى في المشهد وهو إضفاء الطابع الإقليمي على الحرب ومنذ يومها الأول؛ ومع تمددها واستمرارها تمضي نحو استقطاب وتعقيدات أكبر ونرى ذلك بوضوح إذا نظرنا إلى دول الجوار ومواقفها من الصراع ومن أطرافه وكذلك والدول الإقليمية الأخرى كالدول العربية والبعد الإيراني و التركي والروسي الأوكراني،ويمكن أن أسميها الحرب بالوكالة، وهي واحدة من المظاهر الواضحة جدا خلال الفترة الماضية وكل ظرف يقدم مبررات للتعامل مع دولة في المنطقة أو العالم للمساندة ضد الطرف الآخر.

ومضى أبوسن قائلا : وعلى المستوى الإقليمي هناك مبادرات من جدة والمنامة والاتحاد الإفريقي، لكن جميعها توصف بالفشل الدبلوماسي والسياسي في تصوراتها ونتائجها، وفي خلاصة الأمر فإن حرب السودان أصبحت حربًا منسية من المجتمع الإقليمي والدولي.

الصورة ليست كلها سوداء

يرى دكتور أبوسن أن الصورة وخاصة للمجتمع المدني بكل تصنيفاته ليس شديدة السودا وفيها بعض الجوانب المشرقة وقال : على المستوى المحلي رغم الاستقطاب الحاد من طرفي النزاع للفاعلين في المجتمع المدني من لجان مقاومة واللجان الشعبية والقيادات الأهلية مع هذا الاستقطاب نجد أن هناك محاولات عمل مع الجماهير على الأرض في مناطق النزاع والعنف، الصورة ليست سيئة كليا ، وهناك من يعمل مع ظروف الحرب بما في ذلك الطرق الصوفية والقيادات القبلية على تحقيق السلام الاجتماعي والخدمات التي يمكن تقديمها للمواطنين .

إعادة تموضع المجتمع المدني

وقبل أن يتحدث الدكتور أحمد أبوسن بالتفصيل عن السيناريوهات المتوقعة قدم رؤية أكثر تفصيلا عن ما يجب أن يكون عليه وضع المجتمع المدني حتى

يكون أكثر فاعلية وقال : نحتاج إلى إعادة تموضع المجتمع المدني وفق ما يجري الآن حتى ينجح في تطبيق رؤيته ويكون لها تأثير على ايقاف الحرب وحماية المدنيين واستعادة التحول المدني الديمقراطي و لو نظرنا بكل حيادية إلى المشهد سنجد انفسنا أمام حالة تشرذم وانقسام حاد وسط السياسيين والكتل والتحالفات السياسية و في داخل الأحزاب نفسها ولم يسلم المجتمع المدني من ظاهرة الانقسامات والتشرذم و وكذلك إذا رجعنا إلى النقابات وتجمعات المهنيين سنجد انقسامات حادة وواضحة ولها تأثيرها الكبير على دور النقابابي وفي تقديري الانقسامات والخلافات داخل المجتمع المدني والنقابات المهنية رهين لحالة الانقسام في الكتل السياسية وخاصة الانقسام القديم بين رؤية الحرية والتغيير أو «تقدم» ورؤية التغيير الجذري ولكل كتلة علاقات وتقاطعات داخل العمل داخل الاجسام والكتل في المجتمع المدني والنقابات وانعكس ذلك في اجسام مؤيدة لهذا الطرف وأخرى للطرف المخالف له، وفي تقديري هو ذات تاريخ السياسة السودانية الذي أوصفه بشخصنة المواقف، وأنا موقفي هو الصحيح، ورد الفعل وعمل العكس وهي حالة خطيرة جدا وفي ظل الحرب الحالية لا بد من الخروج من الحالة الراهنة إلى حالة فيها أريحية، لأن كل الانتصارات في الثورة السودانية اتسمت بالعمل الجماعي والفرقة لن تقود إلى أي شيء هناك شبكات تعمل على المستوى القاعدي ولديها أدوار في تقديم الخدمات للمواطنين في الأحياء والمناطق السكنية وفي دور الإيواء رغم عملية القتل والتشريد والسحل والاتهامات، وعلى القوى السياسية والمجتمع المدني والنقابات التفكير في الانخراط في العمل القاعدي وسط الجماهير وما يمكن أن نصل إليه كخلاصة للواقع المتعلق بالقوى المجنية أنه معقد جدا ومتشعب ومتجدد ويحتاج إلى متابعة وملاحقة والقيادات والفاعلين مطالبين بالتموضع الإيجابي في ظل هذا الواقع

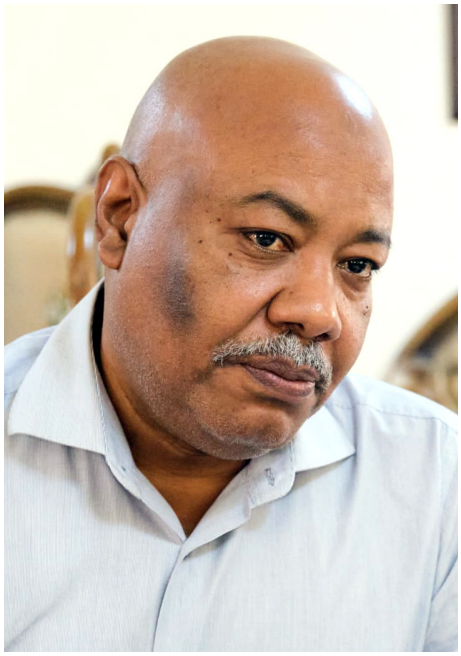

السيناريوهات الأ«بعة

مضى أبوسن قائلا : من الواقع وتداعياته علينا أن نصل إلى السؤال الرئيسي الذي سيضع محددات المستقبل أو اليوم الثاني للحرب وهو السؤال المباشر عن ما هي السيناريوهات المتوقعة؟ هل هناك حل قريب؛ أم حل مفروض علينا؟ حاولت رسم أربعة سيناريوهات كل الناس تتحدث عنها، ولا أعرف إلى أي مدى ما هو الصحيح والمرغوب فيها ولكل سيناريو تمظهراته حال تحقق على طرفي الحرب وداعميهم وعلى القوى المدنية وكذلك على الإسلاميين الداعمين للحرب أو أعضاء المؤتمر الوطني المحلول أو النظام البائد بكل المؤيدين له ولهم مصلحة في استعادته للسلطة

السيناريو الأول: استمرار الحالة الراهنة

السيناريو الأول هو استمرار الحالة الراهنة الناتجة عن النزاع بكل مظاهرها وهذا يعني مزيد من العنف والموت والدمار وعدم الأمن ونمضي وفقا لهذا السيناريو في تأكيد وزيادة حالة التقسيم على مستوى السلطات لكل منطقة ويصبح وضع يتم التعايش معه، وكذلك يعزز هذا السيناريو فرص انهيار الدولة ومؤسساتها الكامل واستمرار الحروب والمناوشات مع تمدد العنف إلى مناطق الشمال والشرق والفاشر وكردفان وجميع حلفاء الجيش والدعم السريع يرون مصلحتهم في

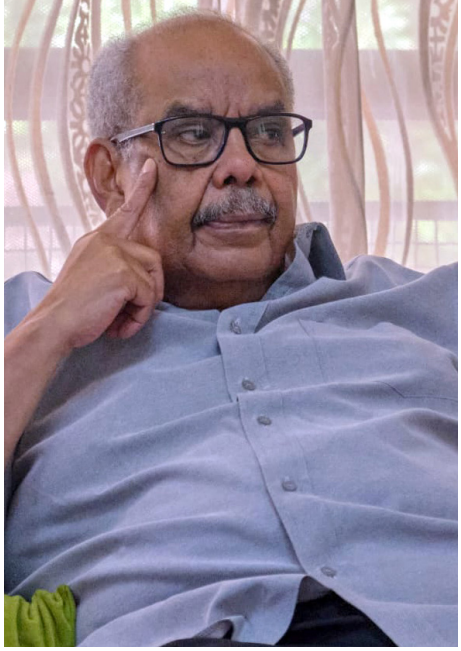

استمرار تلك الحالة الراهنة أو السيناريو الأول.

وقطعا هذا السيناريو تداعياته استمرار الكارثة الإنسانية وحالة النزوح الجماعي، وظهور أشكال جديدة من «الكانتونات» الصغيرة. والأمل في التغيير سيكون مفقود، وتشرذم القوى السياسية والمدنية وضعفها وارد ومستمر، و الفاعلين الإقليميين والدوليين على الرغم من أنهم لن يتوقفوا غير أن تأثيرهم في هذه الحالة سيكون محدود ومن المحتمل في لحظة من اللحظات الوصول إلى إضفاء الشرعية على الواقع، لأنهم مع هذا السيناريو سوف يصلون إلى مرحلة الإنهاك ولن ينتظروا قيام «القيامة» لكي يحل السودانيين قضيتهم، وهي إحدى السيناريوهات القريبة من السيناريو الليبي، «كانتونات»، وحكومات في منطقتين أو ثلاثة وهكذا يتم التعامل معها بحجة مصلحة المواطن على الأرض.

السيناريو الثاني: انتصار طرف

انتصار أحد الأطراف العسكرية الجيش أو الدعم السريع هو السيناريو الثاني، وخاصة أن كلاهما يتحدث عن مواصلة الحرب إلى أن يتحقق نصر ساحق،وسعيهم من خلال القتال الوصول إلى مناطق نفوذ وسلطة جديدة مما يجعل السيناريو وارد على الأقل السيطرة على مساحة جغرافية بشكل كامل، وحال انتصار أي طرف من الأطراف من الوارد تشكيل حكومة مدنية لإضفاء الشرعية على سلطته، وتداعيات هذا السيناريو هو مواصلة تصاعد خطاب الكراهية والقتل على الهوية والانتقام وتنامي العنف بشكل عام ويمكن أن يصل إلى حالة التطهير العرقي و إذ انتصر أي طرف من الأطراف فإن الوضع الكارثي سيكون مستمر،ونتيجة سيطرة طرف عسكري على السلطة سوف يؤدي ذلك إلى استمرار العزلة إقليميا أو دوليا أو استقطاب من جهات إقليمية ودولية وهو سيناريو يعمل عليه الكثيرين، وبعض الجهات الدولية المؤثرة ترى أنه يمكن أن يؤدي إلى استقرار مرحلي وهو مطلوب لجهات كثيرة لديها مصالح آنية ولا تنظر إلى مستقبل السودان نظرة استراتيجية .

السيناريو الثالث : التسوية

السيناريو الثالث يمكن تلخيصه في التسوية، إلا أن السؤال الذي يتبادر للأذهان هل هي تسوية سياسية أم تسوية بين طرفين عسكريين؟ وفي حالة كانت عسكرية هل سيكون السياسيين معزولين عنها أم جزء منها أم ستقتصر على السياسيين من حلفاء الأطراف المتقاتلة، ويمكن أن يتحقق ذلك عبر أطراف داخلية أو دولية أو إقليمية.

و السيناريو الأقرب في حالة التسوية في ظل هذه الظروف أن يتم فيه تقاسم للسلطة بين الطرفين العسكريين، وفي النهاية يمكن أن يرسخ ذلك سيطرة «أمراء الحرب» مع ظواهر مدنية حكومات بشخصيات مدنية الشروع في عملية إعادة البناء والتعمير المناورة بالانتخابات لكن في الحقيقة سيكون هناك تهميش كامل لكل الفاعلين المدنيين.

ما تم في منبر جدة التفاوضي وفي المنامة كل يصب في وجهة التسوية بين حاملي السلاح وهذا يطرح السؤال الأساسي، أين القوى المدنية من ذلك حتى لو كانت تسوية؟ صحيح أن ذلك يشكل فرصة للهدنة ومحاولات إصلاح وإعادة البناء لكن مداه يمكن أن يكون طويل جدا وليس بالشكل السريع الذي تدعمه جهات كثيرة داخلية أو خارجية لأنه يحتاج إلى تمويل كبير. وهو سيناريو متوقع بالنسبة إلى وجود اتفاق هنا وهناك مع ظاهرة الانسحابات وهو يناسب قوى إقليمية ودولية على الاقل النظر إليه على أنه حل مرحلي مؤقت ولكن من المرشح أن يطول وهذا حدث في بلدان عديدة وكذلك يظل شبح العودة للحرب والنزاع في هذا السيناريو واردة لحد كبير .

السيناريو الرابع: اختراق مدني

السيناريو الرابع هو المرغوب والمطلوب من القوى التي تدعو للحكم المدني الديمقراطي، يكون هناك اختراق حقيقي مدني يقود إلى انتقال يضم حكومة مدنية تتولى السلطة، لكن هذا لن يحصل بطريقة سهلة، إذا لم توجد كتلة حرجة مدنية وديمقراطية تضم كل الفاعلين السياسيين والمدنيين عليه جود كتلة مدنية قوية تفرض نفسها في المشهد شرط أساسي لتحقيق السيناريو الرابع وبناء الكتلة في ظرف هذه الحرب وبعد التجارب المتكررة لا تتم بالإرث القديم «تحرير لا تعمير» أو «تسقط بس»،ولكن بأطروحات التغيير الجذري الكامل وفق أدبيات ثورة ديسمبر،ويجب أن نضع في الحسبان أن هذه الكتلة المدنية المؤثرة لا يتم تشكيلها بضربة واحدة ولكن عبر عملية طويلة.

تداعيات هذا السيناريو وجود دولة مدنية تتجه نحو حكم المؤسسات الديمقراطية و يساعد في بناء أجهزة قومية مهنية وتحدد كيفية التعامل مع المليشيات والسلاح المنتشر ورجوع الجيش إلى ثكناته وحل «الجنجويد» وكل تلك الشعارات المطروحة «حرية – سلام وعدالة» وعملية البناء والتعمير ستكون أسهل وأسرع وشفافة.

هناك جهات عديدة يمكن أن تدعم مثل هذا السيناريو، لكن بدون تقديم بناء الكتلة المدنية صاحبة الرؤية مشتركة بين أطراف الجبهة العريضة وبدون العمل المشترك لا أعتقد أن هذا السيناريو قابل للتحقيق رغم أنه السيناريو المطلوب من جهات كثيرة ومتعددة.

كيف يتحقق السيناريو الرابع

إذا كان السيناريو الرابع الذي يتماشى مع ثورة التغيير هو المطلوب سيقودنا إلى سؤال جوهري ومهم جدا، إمكانية وكيفية تمكين الفاعلين المدنيين في ظل انهيار الدولة والحرب المستمرة وكيفية إعادة تموضعها الاستراتيجي، والقضية حال عدم أخذها بشكل جاد أعتقد أن حكم ديمقراطي مدني لن يتم لنكون صريحين، وهذا يحتاج إلى تواضع الجميع حول ما يجمع الناس ويجعلهم يفكرون مع بعض واتخاذ رؤية واحدة والوصول إلى برنامج مشترك حتى لو برنامج مرحلي وعلى الأقل احترام بعضهم البعض والتواصل المستمر، ويمكن أخذ مثال «الجذريين» وتحالف «تقدم» مثلا رغم الأطروحات المتشابهة لكن هناك فجوة وعدم تواصل واستقطاب، وإذا استمر هذا الاستقطاب فإن الوجهة المشتركة للعمل ستكون مهددة وهناك جهات كثيرة ليس في صالحها اشتغال تلك الرؤى مع بعضها البعض. والأثر الإقليمي والدولي يمكن أن يذهب في اتجاه دعم الأطراف المسلحة، أو فرض محاولات التعامل مع المؤتمر الوطني أو الحركة الإسلامية بحكم أنها جهات لديها تجربة ومتماسكة

وهذا بطبيعة الحال يعيدنا إلى السؤال الذي كان مطروحا أيام وجود قوى الحرية والتغيير «قحت» وهو هل قيادات الثورة لديهم القدرة على إدارة الدولة ؟ تلك الأسئلة واردة ومتكررة، ونقاشها بجدية أكبر مهم جدا. في تقديري الشخصي هناك غياب رؤية استراتيجية بين المدنيين حول تكوين رؤية مشتركة، وفي

النهاية رؤية جهة معينة لن يكون جاذبًا. والرؤية لا بد من طرح بديل مقبول ومستدام لأن بعض الناس يتحدثون عن مرحلة صغيرة، لكن إذا لم نفكر فيها بشمولية أكثر وتعالج القضايا الأساسية فلا معنى لذلك.

لا تزال الفرصة قائمة

الفرضية التي يمكن مناقشتها هي أنه رغم التحديات ما زال الفاعلين المدنيين لديهم دور محوري دونهم لن يتم، ويجب استثمار هذا الدور لإعادة تشكيل المشهد السوداني بشكل جاد، وهو شرط لانتقال مدني ديمقراطي من الوضع القديم القائم على الشخصنة ورد الفعل إلى شيء يضم الناس مع بعضها البعض لبناء شيء يقدم الناس إلى الأمام، وهذا يتطلب برنامج شامل سياسي، اقتصادي، اجتماعي، وشمولية هذا البرنامج أعتقد مهم وكيف يكون البرنامج جاذب وفيه استدامة، مثل ما حدث مع تحالف «قحت» والتشرذم لعدم وجود التوافق. ويتطلب ذلك تنازل حاد جدًا وربما تكون مؤلمة، لكن لن يصل إلى ألم الحرب والمعاناة وألم المستقبل بفقدان بلد نتيجة تمترس أناس حول رؤية محددة.

بعض الناس يتحدثون حول إمكانية لم شمل القوى السياسية وإنهاء حالة التشرذم، و والبعض يرى أن قادة القوى السياسية فشلوا الحفاظ على وحدة احزابهم في الماضي كنا نقول أن المجتمع المدني قادر على لم شمل الجميع رغم مشاكله إذا تمكن من الظهور بشكل متماسك وموحد وهناك تجارب كثيرة للقوى المدنية.

المطلوب في المرحلة

المطلوب التواصل مع القوى السياسية والكتل والأحزاب لإنجاز رؤية في إطار عمل تنسيقي أو تنظيمي مدني إضافة إلى العمل بشكل مؤسسي وإنجاز هذه الاشتراطات يتطلب نفس طويل ولن يتم بالشكل الميكانيكي و يحتاج إلى جهد أكبر وقناعات والاهم من ذلك التواصل مع المواطنين ومشاركتهم الهموم الآنية والمستقبلية أو حتى الاستراتيجية ، وأقول بوضوح شديد إذا كان العمل فوقي فقط نسبة النجاح ستكون ضعيفة جدا، لكن إذا التصق بقوى على الأرض فإن رأيهم سيكون لديه درجة من الأهمية والقبول بإختصار يجب أن ننتج خطاب شعبوي يشترك فيه الشباب والنساء ورجال الطرق الصوفية وزعماء الإدارة الأهلية والمفارقة هم أصحاب مبادرات تحتاج تشجيع القوى المدنية والدفع معهم إلى الأمام .

لا مفر الخيار وحيد

السيناريو المطلوب شعبيا يصعب تحقيقه، لكن ليس هناك مفر منه إذا كنا ننشد قيام دولة مدنية ديمقراطية فيها استدامة للسلام والتنمية. التحدي هذا يجب أن يضعه الناس في أولويات عملهم، ويحتاج إلى عمل كبير وليس مستحيل من خلال تجارب السودانيين ونضالاتهم. وهذا سيناريو نتائجه ستكون ممتازة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ووقف الحرب وتشكيل الحكومة المدنية وتحقيق العدالة وإعادة بناء الدولة وكل القضايا التي نتحدث عنها، وهي قضايا تهم القوى الفاعلة وموجودة في أطروحاتها وادبياتها، فما الذي يجعلها لا تعمل تجاه تلك القضايا والأجندة؟ هذا هو السؤال الذي يهم الناس كلها، قيادة هذا التحول أعتقد يكون مشروع وطني ديمقراطي جامع دون وجود الإقصاء الحاد لبعض الناس، خاصة وأن المجتمع يضم مكونات أخرى حتى إذا تناولنا الحركة الإسلامية وهل يمكن استقطاب جهات في داخلها أم نحن لا نعرف. وهل يمكن استقطاب الناس الذين يتحدثون عن الحكم المدني إلى وجهة جامعة، يعني أن الإقصاء الحاد يستعدي جهات.

قيادة التحول عبر مشروع وطني جامع بتمثيل المركز والهامش وكل الأطروحات الكثيرة هي لحظة مفصلية في تاريخ السودان إذا لم ينتبه الناس والخطاب يكون فيه درجة من الوضوح، ولا بد من بذل جهود لإيجاد بديل وطني جذاب وعملي موحد ومشترك.

«زمزم».. قصور العدالة الوطنية والدولية!

وائل محجوب

ملخص

المقال يروي قصة إخفاق العدالة الدولية في كسر حلقة العنف الممتدة منذ حرب دارفور 2003، حيث يبرز هجوم الدعم السريع الأخير على معسكر «زمزم» كمأساة متجددة تعكس فشل آليات المحاسبة. تحول الناجون من جرائم الإبادة الجماعية في دارفور إلى ضحايا جدد لعنف مماثل، بيد قوات ورثت إرث الجنجويد نفسه، في مشهد يفضح عجز المجتمع الدولي عن تنفيذ قراراته رغم مرور 20 عاماً على إحالة ملف دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.

مفارقة تاريخية بين التحركات القانونية الدولية وواقع الإفلات من العقاب؛ قرار مجلس الأمن 1593 الذي أحال 52 متهماً -بينهم البشير- للمحكمة الجنائية، لكنه لم ينجح سوى في محاكمة متهم واحد (علي كوشيب) حتى الآن. هذا القصور شكّل بيئة خصبة لتكرار الجرائم، حيث أتاح للمتورطين في انتهاكات دارفور الاستمرار في أدوار قيادية ضمن الحرب الحالية، بل وتطوير أساليب أكثر وحشية.

التقارير الأممية الحديثة توثق انتهاكات الحرب الجديدة، مثل تقارير بعثة تقصي الحقائق (2024) التي كشفت عن أنماط غير مسبوقة من الجرائم، لكنها ظلت حبراً على ورق أمام تعطيل توسيع اختصاص المحكمة الجنائية؛ تحولت «زمزم» من رمز للمعاناة القديمة إلى أيقونة للفشل الدولي، حيث تتكرر المجازر نفسها بنفس الأطراف تقريباً، لكن بغياب أي رادع حقيقي.

استمرار العنف في السودان ليس مجرد صراع محلي، بل هو نتاج تراكمي لثقافة الإفلات من العقاب التي غذتها عجز العدالة الوطنية والدولية. ضحايا «زمزم» الجدد يدفعون ثمن هذا الإخفاق المزدوج، بينما تظل آليات المحاسبة الدولية حبيسة المناورات السياسية، في مشهد ينذر بتكرار المآسي ما لم تُتخذ إجراءات جذرية لكسر هذه الحلقة المفرغة من العنف والإفلات من العقاب.

* جسد هجوم الدعم السريع على معسكر «زمزم» للنازحين الأسبوع الماضي، وما شهده من انتهاكات جسيمة بحق من تبقوا من نازحي المعسكر، بعد فرار الآلاف منه، ما يمكن أن تقود الناس إليه أهوال الحرب، وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب، وما يمكن أن يصيب البشر جراءها من أهوال، طالما ظل من يرتكبون الجرائم طلقاء ويحظون بالحماية والحصانة على أفعالهم.

* نازحو معسكر «زمزم» هم الأثر الباقي من جرائم الحرب البشعة التي وقعت خلال حرب دارفور بعد اندلاعها في العام 2003م، وهم من استطاعوا النجاة من حملات الإبادة والتطهير العرقي التي وقعت على نطاق واسع في مختلف مناطق دارفور، على أيدي الجيش ومليشيا حرس الحدود وقتها، التي تحولت أعداد كبيرة من جنودها وضباطها للدعم السريع، الذي ورث مهامها وفاقها في الجرائم.

* قادت حرب دارفور إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية بناء على قرار مجلس الأمن الدولي «1564»، الذي اعتبر ما يحدث بدارفور مهددًا للسلم والأمن الإقليميين، وبعد توثيق اللجنة للفظائع التي شهدتها الحرب، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 1593 في 31 مارس 2005م، مانحًا المحكمة الجنائية الدولية تفويضًا بشأن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية المرتكبة في دارفور، وأحال للمحكمة تقرير اللجنة للتحقيق فيما ورد فيه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وملاحقة المتهمين بارتكابها.

* أصدرت المحكمة مذكرات قبض وملاحقة دولية تجاه الرئيس المخلوع عمر البشير و51 من قيادات الجيش ومليشيات حرس الحدود، باعتبارهم ضالعين في هذه الجرائم التي تمت وفق توجيهاتهم وإشرافهم، استنادًا لمبدأ التسلسل القيادي الهرمي وللسلطات التي تتمتع بها القيادة العسكرية على الجنود، وما يزال الرئيس المخلوع عمر البشير ومن تضمنتهم القائمة من متهمين طلقاء، ولم تطلهم أيدي العدالة الوطنية ولا الدولية على جرائمهم بحق أهل دارفور، ولم يمثل أمام المحكمة سوى محمد علي كوشيب وهو أحد قادة الجنجويد، ولا تزال محاكمته جارية حتى الآن.

* لقد أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارًا بتشكيل «بعثة الأمم المتحدة المستقلة الدولية لتقصي الحقائق بشأن السودان» للتحقيق في الانتهاكات التي شهدتها الحرب منذ اندلاعها في 15 أبريل 2023م، التي شهدت أنماطًا غير مسبوقة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من قبل طرفي الحرب والقوات المساندة لهما.

* ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في تقريريها الصادرين في سبتمبر وأكتوبر 2024م، الجرائم الدولية المرتكبة في جميع أنحاء البلاد، ودعت مجلس الأمن إلى توسيع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل كامل السودان، وقد أشار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى أن مكتبه سيقدم طلبات مذكرات توقيف بناء على التحقيقات في الجرائم المرتكبة منذ أبريل 2023م في غرب دارفور، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

* وقعت أحداث معسكر «زمزم» بعد عشرين عامًا على إحالة جرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية، وهي ستبقى شاهدًا على قصور العدالة الوطنية والدولية عن محاسبة المتورطين في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك العجز واحد من أسباب عدة لاستمرار الجرائم بحق المدنيين، في معسكر «زمزم»، وفي مجمل معارك الحرب الحالية.

كيف تواجه كسلا أزمة العطش المتجذرة؟

ملخص

تقرير حول المأساة الإنسانية المتجددة في مدينة كسلا شرقي السودان؛ أزمة المياه التي تحولت إلى كابوس يومي يهدد حياة الآلاف: كيف أدت الهجمات المتكررة على البنية التحتية وانقطاع الكهرباء المزمن إلى شح حاد في مياه الشرب، يجبر الأهالي إلى الاعتماد على مصادر غير آمنة بينما تتضاعف أسعار المياه بشكل جنوني.

المحاولات المحلية لمواجهة الأزمة، ولجوء السكان إلى حلول بدائية مثل تحلية المياه بالطاقة الشمسية وتخزين مياه الأمطار، رغم مخاطرها الصحية. التناقض الصارخ بين جهود الأهالي اليائسة وبين عجز الحكومة عن تقديم حلول جذرية، حيث تكشف المقابلات عن مشاريع معلقة منذ سنوات مثل خط أنابيب خشم القربة الذي تم تجاهله رغم أهميته الحيوية.

الجذور التاريخية لأزمة المياه في كسلا، وكيف تفاقمت المشكلة بسبب الاعتماد على نهر القاش المتقلب، الذي يتسبب في فيضانات مدمرة، بينما تظل موارد المياه الجوفية غير مستغلة بالشكل الكافي. فشل الخطط الحكومية في معالجة الأزمة، حيث تعتمد الحلول المطروحة مثل حفر الآبار الإضافية على طاقة كهربائية غير مستقرة، في حين تبقى مشاريع الطاقة الشمسية مجرد مبادرات محدودة.

أزمة كسلا ليست طارئة بل هي نتاج تراكمات سياسية وإدارية، حيث تتعامل الحكومة مع الملف بشكل ردائي بدلاً من اعتماد رؤية استراتيجية. الحلول المؤقتة لن تنقذ المدينة من كارثة إنسانية متصاعدة، خاصة مع استمرار انهيار البنية التحتية وغياب التمويل الكافي، مما يضع أهالي كسلا أمام خيارات صعبة بين البقاء في ظل عطش مزمن أو النزوح بحثاً عن حياة كريمة.

أفق جديد

في أحياء مدينة كسلا شرقي السودان، وبين شوارعها الضيقة تقف فاطمة الفكي (42) عامًا في انتظار عربات الكارو التي تجرها الدواب لشراء مياه الشرب.

في فصل الصيف أصبح الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب أزمة يومية لآلاف المواطنين في المدينة، بسبب تعطل محطات المياه عن العمل نتيجة لانقطاع الكهرباء ونقص الوقود إثر استهداف المسيرات الانتحارية لمحطات الكهرباء في البلاد.

وتسببت الهجمات التي شنتها قوات «الدعم السريع» باستخدام المسيرات الانتحارية مؤخرًا على محطة «الشواك» التحويلية للكهرباء بولاية القضارف، في انقطاع كامل للتيار الكهربائي عن ولاية كسلا.

تقول فاطمة لـ«أفق جديد»، إن «مدينة كسلا شهدت مؤخرًا أزمة حادة في توفر مياه الشرب، ما أدى إلى صعوبة الحياة في فصل الصيف.»

ارتفع سعر برميل المياه ليصل إلى

10

آلاف جنيه بسبب شح المياه في كسلا

وأشارت إلى ارتفاع سعر برميل المياه ليصل إلى 10 آلاف جنيه سوداني، وأرجعت الزيادة إلى ندرة المياه من مصادرها الرئيسية، وانقطاع الكهرباء المستمر الذي أثر بشكل مباشر على تشغيل محطات المياه.

تحولت أزمة المياه في كسلا إلى كارثة إنسانية متفاقمة. الأسر في كسلا وضواحيها تعتمد بشكل شبه كُلي على مياه الآبار المالحة (المضخات)، بينما تضطر النساء والأطفال للسير لمسافات طويلة من أجل الحصول على بضعة لترات من مياه الشرب توفرها منظمات الإغاثة الدولية.

مع تصاعد الأزمة لجأت بعض العائلات إلى حلول بديلة مثل إنشاء محطات تحلية بدائية تعمل بالطاقة الشمسية، في محاولة لإنتاج كميات محدودة من المياه الصالحة للشرب، كما لجأ بعض السكان إلى استخدام مياه الأمطار المخزونة في الأحواض الكبيرة بعد تنقيتها من

الشوائب رغم مخاطر التلوث.

من جهته يقول المواطن عيسى عبد الله، (34) عامًا، إن أسعار برميل المياه في كسلا يتفاوت بين أحياء المدينة، إذ يصل إلى 9 آلاف جنيه في حي «شمال الحلنقة القديمة و10 آلاف جنيه في حي «المربعات»، بينما يبلغ 8 آلاف جنيه في حي «العرب» غرب نهر القاش.

وأوضح عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»، أن تعبئة برميل المياه من مصادرها الرئيسة البعيدة لا يتجاوز 3 آلاف جنيه، إلا أن تكلفة النقل تضاعف السعر بشكل كبير.

وأضاف، «مشهد التناكر المُعبأة بالمياه التي تتجول داخل الأحياء السكنية أصبح أمرًا مألوفًا، لكن الأسعار غالية.»

من جانبها تقول المواطن سوسن عبد العزيز، (55) عامًا، إن المواطنين يصطفون في طوابير طويلة أمام محطات المياه الشحيحة من أجل الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب.

وشددت سوسن في حديثها لـ«أفق جديد»، على ضرورة تدخل الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية لحل أزمة المياه وتخفيف المُعاناة عن كاهل المواطنين، وحل الأزمة التي يعيشونها يوميًا بشكل جذري.

أما المواطن، خالد عبد الباقي (32) عامًا، فيقول إن الوضع في مدينة كسلا سيء للغاية بسبب شح المياه وغلاء أسعارها في فصل الصيف، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية.

وذكر عبد الباقي الذي يسكن حي «العُمال»، في حديثه لـ«أفق جديد»، أن الحياة صعبة للغاية في مدينة كسلا في ظل انعدام المياه وغلاء أسعارها.

وأضاف، «على السلطات الحكومية إيجاد حلول عاجلة لمعالجة أزمة المياه. نقص الخدمات الضرورية كمياه الشرب أصبح السمة الأبرز في المدينة.»

وتابع، «أعدّت منظمة (جايكا) دراسة سابقة بإنشاء خط أنابيب للمياه من خزان خشم القربة إلى مدينة كسلا، لكن حكومة الولاية تجاهلت الموضوع.»

يُعتبر نهر «القاش» المورد المائي الرئيسي للمدينة ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بنشاطها الاقتصادي، ولكنه يشكل في الوقت نفسه خطرًا عليها من حيث الكميات الضخمة من المياه والطمي التي يجلبها النهر في موسم الأمطار وتحدث فيضانات دورية مدمرة.

وقد تعرضت المدينة لكارثة طبيعية كبيرة في عام 2003، عندما فاضت مياه نهر القاش على نحو شبهه البعض بالطوفان لتسببه في تدمير نصف أبنية المدينة وبنيتها الأساسية تقريبًا، خاصة في أحياء الحلنقة وامتداداتها الكبيرة حتى أقصى شمال المدينة، وحي الميرغنية وأجزاء من منطقة غرب القاش، بالإضافة إلى وسط المدينة حيث تتركز الدواوين الحكومية والسوق الكبيرة، ولكن كان لهذا الفيضان القدح المعلى في تغيير ملامح المدينة، إذ تمت إعادة تشييد الأحياء المتضررة بطرق حديثة استخدمت فيها مواد الأسمنت المسلح الثابتة بدلًا من مواد البناء المحلية التي كانت تستخدم سابقًا كالقش وفروع الأشجار والطين.

تاريخيًا، تتكون كسلا من ثلاثة أحياء رئيسية كبيرة هي: «حي الختمية، الميرغنية، والحلنقة»، ويشكل كل من هذه الأحياء تجمعًا سكنيًا يتكون من عدة أحياء أخرى صغيرة وحارات، إلى جانب أحياء وامتدادات جديدة. تشمل «حلة المقام، حلة كراي، حلة سلامة سيدي، حلة القوازة، حلة الضريح، حلة اليماني، حي قرع، حي الرشيد،

حي تسعجي، حلة الدومات، حي العامرية، حي الشهيد تاج السر علي حمد، حي السوريبا، الحلنقة الوسط، الحلنقة شمال، البرنو، بير ياي، حي المدارس، اشلاق السجون، اشلاق الجيش، حلة جديد، حلة الهنود، حي غرب القاش.

إلى جانب هذه الأحياء توجد أخرى منها: أبو خمسة، الثورة، الشعبية، مكرام، قصب، المربعات، توتيل، السواقي الشمالية، الكرمتة، حي السكة حديد، حي العمال، حي العرب، حي مستورة.

وأفاد الناشط في العمل الطوعي، أنس النعيم، أن أحياء مدينة كسلا تُعاني بسبب العطش، والمواطن لا يستطيع تسيير حياته اليومية نتيجة انخفاض منسوب المياه الجوفي في المنطقة.

وذكر النعيم في حديثه لـ«أفق جديد»، «أن سبب أزمة المياه يعود إلى انخفاض منسوب المياه في حوضي كسلا والجمام اللذين يمثلان المصدرين الرئيسيين لمياه المدينة.»

وأضاف، «مشكلة مياه الشرب بمدينة كسلا أزمة قديمة متجددة، ما أدى إلى تزايد الضغوط على المواطنين داخل الأحياء في المنطقة.»

وأرجع نائب مدير هيئة مياه الشرب بولاية كسلا، المهندس عصام الدين خوجلي، أزمة مياه الشرب إلى قطوعات الكهرباء مع دخول فصل الصيف، حيث تعاني الولاية من قطوعات متواصلة تتجاوز الـ17 ساعة في اليوم.

وقال خوجلي في حديثه لـ«أفق جديد»، إن «مشكلة انقطاع الكهرباء في الآبار المتفرقة على الأحياء تؤثر على ضخ المياه في الخزان الذي يغذي المدينة.

وأشار إلى وجود ما يقارب الـ100 بئر موزعة على الضفتين الشرقية والغربية، أسهمت في انفراج بسيط في الأزمة حاليًا، سيما وأن القطوعات تحسنت بنسبة 50% بعد أن كانت بنسبة 30 في الأيام الماضية، وصيانة أعطاب بعض الآبار التي تعطلت مؤخرًا.

وأوضح خوجلي أن هناك أسبابًا أخرى تتعلق بضعف إنتاجية بعض الآبار ما يفاقم الأزمة، وكشف عن خطة لمعالجة القضية، بحفر آبار جديدة في المرحلة المقبلة، وتأهيل القديمة، والاتجاه للعمل بالطاقة الشمسية بجانب الكهرباء، للمساهمة في تقليل التكلفة المالية.

وأكد أن الحوض الوفي لمدينة كسلا كافٍ جدًا، لكنه أقر بوجود بعض المشاكل في بعض خطوط إمداد المياه في الأحياء السكنية.

في الأثناء قال مسؤول بحكومة ولاية كسلا، إن الولاية وضعت دراسات لإيجاد حل جذري لمشكلة المياه في الولاية عبر منح تبلغ 100 مليون دولار.

وقال المصدر الحكومي الذي فضل حجب هويته كونه غير مخول بالتصريح لأجهزة الإعلام، لـ«أفق جديد»، إن أولوية الحكومة توفير الخدمات الضرورية للمواطنين، خاصة توفير إمدادات الكهرباء والمياه وتأهيل المستشفيات.

وسبق أن ذكرت هيئة مياه الشرب في ولاية كسلا أن منسوب المياه بمحطة «أويتلا» نقص بصورة عالية، خاصة وأن إنتاجية المحطة لا تتعدى 45 من الإنتاج الكُلي، وأرجعت الأسباب إلى أن كمية المياه المُنتجة من الآبار لا تكفي القدرة التصميمية التي تبلغ 18000 متر مكعب والمنتج الحالي 8400 متر مكعب، والفاقد 9600 متر مكعب.

وأشارت الهيئة إلى وجود نقص حاد بكمية المياه التي تعبر إلى المحطة، ما تسبب في عطش عام بالمدينة، ووجهت حكومة الولاية بحفر 13 بئرًا لتغذية المحطة.

وفي ظل استمرار شح المياه في مدينة كسلا تبقى الحلول الآنية مجرد محاولات مؤقتة لمواجهة الأزمة، ومع ذلك فإن غياب الحل الجذري لإنهاء المُعاناة اليومية يعني كارثة إنسانية طويلة الأمد.

المفقودون.. أحياء يرزقون أم أموات فينعون

حيدر المكاشفي

ملخص

مقال يتناول المأساة المنسية للمفقودين في السودان، الذين تحولوا إلى أرقام مجهولة بين طيات النزاعات المتعاقبة. اللجنة الدولية للصليب الأحمر كشفت عن 8 آلاف مفقود في عام 2024 فقط، كـ«قمة جبل الجليد» لحقيقة أعمق، حيث تمتد جذور هذه الكارثة الإنسانية من حرب دارفور مرورًا بفض اعتصام 2019 وصولاً إلى الحرب الحالية، في سلسلة من الانتهاكات المنهجية التي كرستها خطابات الكراهية مثل «أكسح، أمسح، ما تجيبو حي» التي أطلقها نظام البشير.

تشابه صادم بين آليات الإخفاء القسري قديمًا وحديثًا، وحالات غامضة مثل اختفاء الشاعر أبوذر الغفاري في تسعينيات القرن الماضي، والأستاذ الجامعي عمر هارون، والصحفي محمد الخاتم موسى، والتي ظلت دون حل رغم مرور عقود. العقلية الأمنية ذاتها التي تتعامل مع البشر كأرقام قابلة للمحو، حيث تحولت مقابر جماعية - مثل تلك التي اكتشفت بعد فض الاعتصام - إلى شواهد صامتة على جرائم ضد الإنسانية.

البعد الإنساني للأزمة والتركيز على معاناة أسر المفقودين الذين يعيشون في «المنطقة الرمادية» بين الأمل واليأس، بين انتظار عودة الأحبة وضرورة إغلاق الملفات النفسية. أصبحت القضية اختبارًا حقيقيًا لضمير الأمة، حيث تتعالى أصوات الضحايا فوق صوت الرصاص، مطالبة بالحق في معرفة الحقيقة، سواء عبر المحكمة الجنائية الدولية أو عبر آليات العدالة الانتقالية.

قضية المفقودين ليست مجرد إحصائية، بل هي جرح مفتوح في جسد الوطن، ووصمة عار في جبين كل من شارك في هذه الجرائم أو سكت عنها. السودان لن يجد السلام الحقيقي إلا عندما يواجه هذا الملف الشائك، وينتزع اعترافًا من الجناة، ويكشف مصير كل مفقود، لأن الأمة التي تنسى ضحاياها تكون قد حكمت على نفسها بتكرار المأساة.

أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه تم الإبلاغ في عام 2024 عن فقدان ما لا يقل عن 8 آلاف شخص في السودان، لافتة إلى أن هذا العدد هو (الجزء الظاهر من جبل الجليد).

وقال رئيس بعثة اللجنة في السودان دانيال أومالي «هذه فقط الحالات التي جمعنا (معلومات عنها) مباشرة»، مضيفًا في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية «نعلم أن هذه مجرد نسبة ضئيلة - الجزء الظاهر من جبل الجليد - من إجمالي حالات المفقودين».

المعلومات أعلاه التي تفضل بها رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان دانيال أومالي، وهي معلومات خاصة فقط بالمفقودين في هذه الحرب الملعونة، تعيد هذه المعلومات التي جاءت في الخبر أعلاه للذاكرة القضية المنسية، قضية كل المفقودين والمخفيين قسريًا منذ سنوات النظام البائد الكالحة، وبعد عملية فض الاعتصام القذرة، وصولًا إلى مفقودي هذه الحرب الكارثية، كما تعيد للذاكرة تلك الخطابات الدموية الدراكولية التي كان بعض قيادات النظام البائد يجهرون بها على رؤوس الأشهاد، وهي خطابات موثقة صورة وصوت، ويأتي على رأس هؤلاء المخلوع البشير، فقد دأب المخلوع عند أي خطاب يلقيه أمام الجنود إبان حرب دارفور يوصيهم قائلًا (ما دايرين أسير أو جريح)، وما قاله المخلوع وقتها يمثل أوامر عليا من القائد الأعلى واجبة التنفيذ، بأن يقتلوا من يقع في أيديهم أسيرًا وأن يطلقوا رصاصة الرحمة على من يجدوه جريحًا بدلًا من محاولة اسعافه، ومن أشهر هذه الخطابات أيضًا، خطاب مشهود للمتنفذ الإنقاذي أحمد هارون، ففي مخاطبة له للمتحركات العسكرية التي كانت تحارب مقاتلي الحركة الشعبية شمال، قال هارون يخاطب جنوده (أمسح، أكسح، قشوا، ما تجيبو حي)، في تحريض واضح على الإبادة وعدم الاحتفاظ بأي أسير حي، ويؤكد على ذلك مضيفًا (ما تعملوا لينا عبء إداري)، في إشارة إلى الأعباء المالية المترتبة على الاحتفاظ بالأسرى مثل الإطعام والعلاج وخلافه، وعطفًا على تلك الأوامر العليا لا أظن أن بقي أسير أو مخفي على قيد الحياة، فالمؤكد أنهم قد تم (قشهم) ومسحهم من على وجه الأرض، ويشار الى أن كلاً من المخلوع

البشير وأحمد هارون مطلوبان لدى المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى عبد الرحيم محمد حسين لاتهام ثلاثتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور وجرائم لا إنسانية وإبادة جماعية.. الشاهد أن تلك اللغة الدموية كانت تمثل إحدى المؤشرات الدالة على العقلية الأمنية القهرية الاستبدادية اللا أخلاقية واللا إنسانية، التي وسمت أداء النظام البائد، إذ ليس من الأخلاق ولا من الدين دعك من اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، التي تجرم قتل الأسير أو الجريح، فالإسلام الذي كانوا يتمشدقون باسمه زيفًا، يوجب معاملة الأسرى معاملة إنسانية، تحفظ كرامتهم، وترعى حقوقهم، وتصون إنسانيتهم، ويعتبر القرآن الكريم الأسير من الفئات الضعيفة التي تستحق الشفقة والإحسان والرعاية، مثل المسكين واليتيم، فمثل تلك الأقوال الدموية اللا إنسانية تكفي وحدها لتوقع قائلها تحت طائلة جريمة حرب، دعك من تنفيذ هذه الأقوال على الأرض وممارسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي فعليًا.. أما مفقودو فض الاعتصام وما تلاه من حوادث إخفاء قسري، فتلك قضية يرجح جدًا أن من فضوا الاعتصام وما أعقبه من عمليات إخفاء قسري، كانوا يقرؤون من كتاب الإنقاذ الدموي، وطبقوا شعارها (أكسح، أمسح، قشوا، ما تجيبو حي) عمليًا. وكان أن عادت قضية المفقودين في فض الاعتصام للواجهة، عندما كشفت النيابة العامة عن العثور على مقابر جماعية رجحت احتواءها جثامين لمفقودين في فض الاعتصام تم قتلهم ودفنهم فيها، وقالت لجنة التحقيق في الاختفاء القسري للأشخاص الذين فقدوا خلال وبعد عملية فض الاعتصام القذرة، إنها ستقوم بكل ما يلزم لاستكمال إجراءات النبش وإعادة التشريح بعد أن تم تحريز الموقع ووضع الحراسة اللازمة عليه لمنع الاقتراب من المنطقة.. كان ذلك عن مفقودي عملية فض الاعتصام البشعة التي لن تمحو السنين عارها وجريمتها الفظة التي لن تسقط بالتقادم وإن مرت عليها عشرات السنين، بل ستظل محفورة في وجدان الشعب السوداني.. ويعيد كذلك خبر لجنة الصليب الأحمر للمشهد، ملف بعض الاختفاءات الغريبة والعجيبة والمريبة لبعض الأشخاص على فترات متفاوتة خلال العهد المدحور، ذلك الملف الذي كان مجرد إثارته ولو تلميحًا يثير غضب السلطات الأمنية، وأذكر أن الصحيفة (التغيير الورقية) التي كنت أعمل بها قد تعرضت للمصادرة بسبب عمود كتبته حول هذه القضية.. وتلك كانت قضايا البروف عمر هارون وغيره ممن اختفوا أو بالأصح تم إخفاؤهم قسريًا في ظروف غامضة، نذكر منهم هنا على التوالي، أبوذر الغفاري ومحمد الخاتم موسى يعقوب، بالإضافة للبروف عمر هارون.. ففي مساء كالح من مساءات (إنقاذ) مطلع التسعينيات وكانت حينها (الإنقاذ) كالكلب العقور والثور الهائج في مستودع الخزف، تطأ أي شيء وتعض أي شيء من أجل تأمين الانقلاب وتمكين الانقلابيين، توقفت في ذاك المساء سيارة بوكس على متنها عدد من الأشخاص أمام منزل أبوذر بالحاج يوسف، حيث كان يقيم مع والدته، طرقوا الباب وعندما خرج أبوذر يستطلع الطارق، طلبوا منه أن يصطحبهم في مشوار قصير، ركب معهم أبوذر الشاعر الشاب المبدع صاحب اليدين القصيرتين والطبع الهادئ الرزين، وصاحب رائعة الفذ مصطفى سيدأحمد (في عيونك ضجة الشوق والهواجس.. ريحة الموج البنحلم فوقو بي جية النوارس)، ولم يعد حتى الآن، ولم يعرف له خبر ولا أثر ولا مكان كل هذه السنوات الطوال، ومثله وبعده كان قد اختفى فجأة وبغتة وبطريقة غريبة ومريبة وظروف غامضة ومحيرة، كل من محمد الخاتم ابن زميلنا الكاتب الصحافي المخضرم موسى يعقوب (رحمه الله)، الذي خرج من داره بشكل طبيعي ومألوف في الخامسة من مساء الثالث من مارس عام (2006) ولم يعد إلى يوم الناس هذا، والبروفيسور عمر هارون أستاذ علم النفس بجامعة الخرطوم، الذي اختفى منذ ذاك الأصيل الذي خرج فيه من منزله لممارسة رياضة المشي التي دأب عليها وواظب، لدرجة أضحت من يومياته المعلومة والمعتادة وبرامجه الثابتة، ولكنه لم يعد إلى داره وأهله حتى اللحظة.. ولكم أن تتصوروا حال كل أسر المفقودين المكلومة، وهي تكابد عناء حل هذا اللغز وفك شفرة هذا الاختفاء المحير، هذه حالة تخر من هولها الجبال الراسيات، حالة (تمخول) وتجنن وتطير الصواب، وإننا إذ نجتر هذه الذكرى الأليمة والأسيفة التي أعادها لنا خبر لجنة الصليب الاحمر، لا نملك إلا أن نسأل الله أن يسخِّر لهذه الأسر من يريحها من عذابات هذا الطلسم، وينتشلها من غيهب الحزن والوجع والظنون، بإفادة شافية وقاطعة عن مصير مفقوديها، وما إذا كانوا أحياء فيرجون أو موتى فينعون، فمما لا شك فيه أن وراء اختفائهم الغامض والمريب، إما جهة ما أو مجموعة ما أو حتى فرد ما، وبالقطع لن يكونوا قد اختطفوا بواسطة (الدودو) كما في اللعبة الصبيانية المعروفة. تلك هي بعض قضايا الاختفاءات الغريبة والاخفاءات القسرية المريبة التي لن تغلق ولن تسقط بالتقادم أبدًا إلى أن يبين الحق أمام الحق جلّ وعلا.

أفق جديد

كيف حولت الحرب نساء السودان من ربات بيوت لنازحات.. ومن كاتمات أسرار إلى حاملات هموم لا تحصى.. وكيف مزقت النزاعات أوصال الأسر؟

نـــدوب الحـــرب

ملخص

تحول جذري في أدوار النساء: حولت الحرب النساء السودانيات من ربات بيوت إلى نازحات وحاملات لأعباء لا تنتهي، حيث اضطررن لتحمل مسؤوليات جديدة تشمل تأمين الغذاء والمأوى والتعليم في ظل ظروف قاسية.

تمزق النسيج الأسري: أدت الحرب إلى تشتيت العائلات السودانية، حيث توزع أفراد الأسرة الواحدة بين مناطق القتال ودول اللجوء، مما خلق حالة من الفراق الدائم والقلق المستمر على المفقودين.

صدمات نفسية مستمرة: تعاني النساء من آثار نفسية عميقة بسبب الحرب، حيث أصبحت أي أصوات مفاجئة أو كلمات معينة كفيلة بإثارة ذكريات مؤلمة عن العنف والدمار.

صراع بين اليأس والأمل: رغم المعاناة، تحتفظ العديد من النساء بأمل العودة وإعادة البناء، لكنهن يطالبن أولاً بوقف الحرب وإغلاق «أبواب الجحيم» التي تسببت في كل هذا الألم.

الزين عثمان

تقول سيدة سودانية غادرت بلادها عقب حرب أبريل لكنها لا تزال عالقة وسط النيران: «بعد أن انتزعت حربهم منا حياتنا، وانتزع جنودهم المدججون بالسلاح ممتلكاتنا، ونحن نحاول الهروب من مرمى نيران الموت مطحنة موتهم، انتزعنا من بيوتنا انتزاعًا، وأصبحنا معلقين بين توصيف كوننا لاجيئن في دول الآخرين أو نازحين داخل حدود وطننا. أخبروني أمس أن الشفشافة نجحوا في انتزاع باب منزلي من الجدران، ما ضاعف حزني ليست القيمة المادية للباب، بل قيمته المعنوية فمن نهبه لا يعلم مقدار القصص والحكايات خلفه، لا يعلم أنه انتزع حياة كاملة كانت هناك خلف هذه الأبواب المنزوعة من جدرانها، آلاف الحكايات والتفاصيل ومئات الأسرار لأسر كانت تملأ ضحكاتها الأمكنة». تختم السيدة: «من صنع الباب الأول قادر على صناعة باب آخر، لكن ماذا عن أبواب الجحيم المفتوحة على مصراعيها بفعل الحرب؟ ماذا عن النساء اللواتي غادرن أبواب بيوتهن بحثًا عن الأمان؟ وماذا عن الأسر في زمن الشتات؟».

آلاف من النساء السودانيات وجدن أنفسهن في مواجهة غول الحرب التي حولتهن من ربات بيوت إلى نازحات، ومن كاتمات أسرار إلى حاملات هموم لا تحصى بعد أن فرقت الحرب جمعهم الواحد، ومزقت النزاعات أوصال الأسر، الأب عالق في الجحيم يحرس أثاث لا قيمة له، الأم حملت صغارها وغادرت بهم نحو «مصر» تحاول جاهدة الحصول على مقعد لإكمال دراستهم، الأخ الأكبر نازح ومقيم في أحد مدارس الولايات في انتظار قرار حكومي بتفريغها

من النازحين وكأنهم هناك في رحلة صيفية. «فرتقونا» وهم قبل حربهم العبثية كانوا «واحد» أو كما قالت تلك السيدة وهي تغادر منزلها في مدني بعد أن دخلتها الحرب وأدخلت أهلها في دوامة الانتهاكات والنزوح والتشرد.

«الحرب التي غادرنا مناطق اشتعالها تصر ألا تغادرنا، تحفر في دواخلنا عميقًا وتستقر، نحن نبعد الآن عن سودان الحرب آلاف الأميال، لكن صوت انفجار لإطار عربة كفيل بإعادتنا إليها مرة أخرى، صغاري يسرعون من أجل الاختباء تحت الأسرة كما كانوا يفعلون في الخرطوم، وحين يقتنعون بأنهم بمأمن عن موت الخرطوم يعيدون السؤال القاتل (متي نعود إلى ديارنا وحياتنا وبيوتنا ومدارسنا؟)، أرايت كيف تقتلنا الحرب التي ابتعدنا عنها في اليوم بدل المرة ألف؟». تطرح سؤالها ثم تنخرط في نوبة بكاء طويلة.

في تتبع آثار الحرب على شريحة النساء السودانيات قد لا ترى دموعهن ولكن بإمكانك أن تتحسسها بصمت، صمت سرعان ما يفضحه سؤال أم عن ابنها الغائب المفقود دون أن تعرف مكانه منذ أكثر من عام، السؤال الذي تتناسل عنه عشرات الأسئلة هل مات؟ أم هو على قيد الحياة؟ كيف مات؟ هل هي رصاصة طائشة؟ أم تدوين مدفعي؟ أم اختطفته شظايا من ضرب بالطيران؟ هل هو معتقل؟ من يحبسه الدعم السريع أم لدى استخبارات الجيش؟ وهل عجزت احتفالات التحرير أن تعطيني إجابة وحيدة انتظرها.. أين ابني؟

من المؤكد أن الصور التي تم التقاطها للنساء المغادرات لمعسكر زمزم بعد مهاجمته بواسطة قوات الدعم السريع تخبر عن واقع النساء في دارفور ممن اضطررتهن الحرب للنزوح، تاركات خلفهن الأزواج والأبناء لمصير مجهول؛ معلوم من الموت بالضرورة، واقع يزداد سوءا بالنسبة للمقيمات في معسكرات اللجوء في تشاد أو الهائمات على وجوههن بحثاً عن الأمان المفقود وسط ظروف طبيعية قاسية وعدم توفر الغذاء. بينما تضيف سيدة للحياة شخصًا جديدًا فهو موت آخر في ظل الشوارع المقطوعة بواسطة أطراف الحرب، وبالطبع غياب الرعاية الصحية للحوامل وإغلاق المستشفيات أو تدميرها.

بعيدًا عن بيوتهن ولكن عليهن القيام برعاية البيوت وحماية صغارهن وسط المجتمعات الجديدة، والبحث عن وظائف تجعلهن قادرات على توفير أموال الإيجار والطعام والعلاج والتعليم، مقرونًا كل ذلك بغياب الأب أو العائل. «لا خيار سوى العمل حتى أحصل على طعام صغاري»، تقول سودانية مقيمة في ليبيا برفقة صغارها. «لا يهم نوع العمل أو الضغط الناتج عنه طالما أنني أستطيع من خلاله توفير الأساسيات.. ما يؤرقني هو السؤال اليومي: إلى متى علينا الاستمرار على هذا المنوال؟ تعبنا فهل يشعرون بمعاناتنا؟».

يرافقها الحزن كظلها في مشاوير الرهق اليومي بعيدًا عن الوطن قريبًا منه، تطاردها الحرب وتختبر مع كل صباح قدرتها على الصمود، تتناسل منها الأسئلة حين تتردد الكلمات «الديمقراطية، الكرامة، التطهير العرقي، قبول الآخر، الفاشر، أمدرمان، مروي، الطيران، التدوين».. تنسى كل ذلك وتنشغل بأوجاعها الذاتية. الأخ الذي سقط في الحرب وقالوا إنه كان يؤدي واجبه! أي واجب ذلك الذي يجعل السوداني يقتل أخاه السوداني دون إحساس بوخز الضمير؟ الزوج المفقود. الشبكة التي تحرمها التواصل لمعرفة أخبار أهلها في الفاشر. الفاشر المحاصرة. الوطن الذي هو في كف عفريت و«العفاريت» أكثر من الهم في القلب، أي قلب يمكن أن يحتمل كل الذي يحدث.. كل هذه الندوب. وبنادقهم التي ما تزال محشوة برصاص الموت، الوطن الذي تحول لندبة وجرح في القلب. والسؤال الذي لا إجابة له لماذا كل ذلك ولماذا علينا أن ندفع الثمن.

تحدثكم السيدة التي نزعوا باب منزلها: «سنعيد بناء الجدار، وسنعيد الباب إلى مكانه، سنرمم كل ما هدموه وسنعود إلى أرضنا التي انتزعتها منا الحرب. لكن قبل ذلك عليهم أن يغلقوا الأبواب التي يدخل بها علينا الموت، عليهم إيقاف العبث بأرواحنا، عليهم التوقف عن انتزاع أرواحنا، عليهم إنهاء عبث انتزاع الأبواب من الجدران والمحافظة على ما تبقى من البناء الوطني.. عليهم إغلاق الأبواب التي يدخل من خلالها الألم والانتهاكات والحزن على نساء السودان».

المستهلك يستحق

طاهر المعتصم
taherelmuatsim@gmail.com

ملخص

تكريم نضال جمعية حماية المستهلك: تسليط الضوء على جهود الجمعية السودانية لحماية المستهلك وتضحيات قادتها مثل الدكتور ياسر ميرغني في الدفاع عن حقوق المستهلكين.

أهمية التوثيق المكتوب: التأكيد على قيمة الكتاب كتوثيق نادر لمجتمع يعتمد على الشفاهة، وكشفه لدور المجتمع المدني في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

التحديات والانتصارات: ذكر العقبات التي واجهتها الجمعية، مثل الاعتقالات والمصادرات، وانتصارها في قضايا كبرى مثل قضية السكر الفاسد.

دعوة للتضامن العالمي: الإشارة إلى ضرورة تعاون الدول مع منظمات المجتمع المدني لمحاربة الغش التجاري، مع استعراض إحصائيات عالمية وعربية توضح حجم المشكلة.

قبل اشتعال حرب 15 أبريل 2023 بأيام، كنت ضمن المهمومين بمناصرة الأمين العام لجمعية حماية المستهلك، صديقي الدكتور ياسر ميرغني، الذي كان رهن الاحتجاز في بلاغ كيدي في تقديري، وما أكثر احتجازات صديقنا ياسر منذ أن تصدى للعمل العام مدافعًا عن المستهلك، سعدت جدًا في الأسبوع الأول من نزوحنا إلى مدينة (شمبات) بالخرطوم بحري، وأنا أجده مطلق السراح بضمان شخصي، بعد أن أصابت (دانات) مقر الاحتجاز.

الأسبوع الماضي صدر عن دار عزة للنشر والتوزيع، كتاب (ثقافة حماية المستهلك.. تجربة الجمعية السودانية لحماية المستهلك) في ثوب قشيب، وصفحات بلغت 242 صفحة، يروي فيها دكتور ياسر ميرغني عبد الرحمن، رئيس جمعية المستهلك السودانية وعضو مجلس المنظمة العالمية للمستهلك، توثيقًا لرحلة الجمعية منذ العام 1996م وحتى يوم الناس هذا.

أهمية الكتاب تكمن في أنه توثيق لمجتمع يؤثر الشفاهة على الكتابة، وإلقاؤه الضوء على جانب من جوانب المجتمع المدني السوداني، وأدواره المتعاظمة في الدفع عن المجتمع وحماية أفراده، ونشر أنشطة الجمعية عبر منتداها الأسبوعي الذي بلغ من العمر أكثر من عشر سنوات، (ملتقى المستهلك) الذي كان يشغل العناوين الرئيسية للصحف السيارة ومحطات التلفزة والإذاعات، مما أدى إلى اعتماده كوسيلة من وسائل المناصرة لقضايا المستهلك في العام 2013، من قبل المنظمة العالمية للمستهلك، بل اختيار السودان ضمن لجنة الخبراء للمنظمة العالمية.

لم يكن الطريق مفروش بالورود، بل واجه كم من العقبات والتحديات، أدت إلى إيقافه مرات واعتقال قيادته ومصادرة الممتلكات، وقد كشف الكتاب استخدام السلطة وقتها للتضليل المنهج، عندما علق صدور 10 صحف يومية بقصاصة ورق مكتوبة بخط اليد، موحية أن تعليق الصدور على خلفية (ملتقى المستهلك.. الترحيل المدرسي رحلة محفوفة بالمخاطر)، بحسب الكاتب أن السبب هو ما عرف وقتها بقضية السكر الفاسد، التي اتهم فيها إلى جانب كاتب الكتاب، صديقي الأستاذ عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة (التيار)، وزميلنا الصحفي النابه علي الدالي، الذين برأتهم المحكمة بعد سنوات في العام 2018.

حول بروز ظاهرة الغش التجاري في ظل العولمة، يورد الكاتب شهادة الدكتور عمر عبدالله، الذي أشار إلى أن حجم الغش التجاري يقدر عالميًا بنحو 780 مليار دولار، أي ما بين 5% إلى 10% من حجم تداول التجارة العالمية، أما على المستوى العربي حوالي 50 مليار دولار ما نسبته 6.4% من حجم الغش التجاري على مستوى العالم، الأمر الذي يجعل من الصعب بمكان على الدول مكافحته منفردة، دون عون من المجتمع المدني ممثلًا في جمعيات ومنظمات حماية المستهلك.

من الذين لعبوا دورًا بارزًا في تأسيس الجمعية الدكتور نصر الدين شلقامي، والدكتور عبدالرحيم بلال، الذي رحل قريبًا عن دنيانا، والأستاذ المحامي علي قيلوب، نقيب المحامين.

آخر قولي إن تجربة جمعية حماية المستهلك طيل السنوات الماضية، وتراكم خبراتها المتعددة، ما بين حملة (الغالي متروك) لمكافحة غلاء اللحوم الحمراء، أو المبيدات، أو الادوية أو حساب كسر الثانية في فاتورة الاتصالات، وغيرها مئات المواضيع التي تهم المواطن، تجربة جديرة بالاحترام، ومثلت مرحلة تصاعد المجتمع المدني، وكيفية أن السودانيين استطاعوا تقديم تجربة متقدمة في حماية المستهلك يمكن البناء عليها.

o الدكتور ياسر ميرغني

حرب على البيئة

تبنت الفصائل المتحاربة في السودان الإبادة البيئية كتكتيك حربي، مستهدفة الموارد البيئية ذات النتائج الكارثية للأمن الغذائي والمائي

ملخص

استهداف البيئة كاستراتيجية حرب:

تحولت الحرب في السودان إلى هجوم ممنهج على الموارد البيئية، مثل السدود (مثل سد جبل أولياء)، ومحطات معالجة المياه (كمحطة سوبا)، والأراضي الزراعية، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية الحيوية. يُستخدم التلوث المتعمد (مثل إغراق النيل بالنفايات الطبية والصناعية) كسلاح لتعميق الأزمات الإنسانية.

كارثة إنسانية وبيئية:

تسببت الهجمات في تلوث مياه النيل (المصدر الرئيسي للمياه)، مما أدى إلى انتشار الأمراض (كالكوليرا) وتفاقم المجاعة.
الفيضانات الناتجة عن تدمير السدود غمرت المنازل والأراضي الزراعية، ونزح أكثر من 100 ألف شخص.

انعكاسات خطيرة على الحياة البرية والتنوع الحيوي:

أكثر من 720 نوعًا حيويًا معرض للخطر، خاصة الأسماك التي تشكل قاعدة السلسلة الغذائية.
التلوث الصناعي يهدد بخلق «مناطق ميتة» في النيل، ما قد يؤدي إلى انهيار النظم البيئية لعقود.

غياب المساءلة القانونية:

الإبادة البيئية ليست جريمة معترفًا بها في القانون السوداني أو الدولي، رغم تأثيرها المدمر.
توقف برامج الحفاظ على البيئة (كجهود الأمم المتحدة)، مع استمرار المليشيات في استهداف المنشآت الحيوية دون رادع.

أيرتون لويس أفيري

في أبريل من عام 2023، بدأ فصيلان من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، في مهاجمة بعضهما البعض في العاصمة الخرطوم. في غضون بضعة أشهر، تحولت المعركة إلى حرب استنزاف، حيث حاولت كل مجموعة الاقتراب أكثر من أي وقت مضى من النصر من خلال مهاجمة الموارد الطبيعية.

مع تقدم الحرب، ربما في حالة من اليأس، أو ربما بسبب استراتيجية مخططة بعناية، كانت كلتا القوتين تدمران الموارد البيئية بهجماتهما. ركز استخدامهم لحرب الطائرات بدون طيار، فضلا عن ضرباتهم الجوية، على تدمير السدود ومدافن النفايات والأراضي الزراعية. النتائج كارثية. ازداد انعدام الأمن الغذائي والمائي، ودمرت أحياء بأكملها، وانتشر التلوث إلى مناطق بعيدة عن ساحات المعركة.

الحياة البرية معرضة أيضا لخطر كبير هناك أكثر من

720

نوعا تتخذ موطنها على طول النيل

الحياة البرية الثمينة في السودان مهددة. هذا التدمير البيئي، أو الإبادة البيئية، ليس مجرد نتيجة ثانوية للحرب. إنها الآن طريقة القتال.

غارات جوية في الخرطوم

وزادت القوات المسلحة السودانية من استخدامها لحرب الطائرات بدون طيار منذ البداية. من خلال الضرب السريع، في عمق المدن، وبالكاد التحقق من أهدافهم، فإنهم يبقون أعدائهم (والمدنيين) في حالة من الشعور بالخوف المستمر. ويبدو أنهم يركزون هجماتهم أيضا على المناطق ذات البنية التحتية السيئة بالفعل في محاولة لغرس شعور أكبر بالذعر بين السكان.

في أغسطس وأكتوبر من عام 2024، شنت القوات المسلحة السودانية ضربات بطائرات بدون طيار على بعد أقل من 200 متر من محطة

معالجة مياه سوبا. يضم هذا المصنع بركة كبيرة واصطناعية مفتوحة لمعالجة النفايات الصناعية والصرف الصحي. أظهرت دراسات متعددة أن النبات لا يفي بالمعايير الدولية. ومع ذلك، فهي البنية التحتية الوحيدة التي تحمي من المزيد من النفايات غير المعالجة التي تجد طريقها إلى الحي المحيط. وفقا للدكتور أحمد حسن الأمين، عضو الجمعية السودانية للحفاظ على البيئة، فإن محطات المعالجة مثل سوبا لديها أنظمة الكلور ومراقبة الجودة الأساسية لمياه الشرب، وبالتالي فإن الأضرار التي لحقت بمرافق المعالجة هذه تجعل «المياه غير آمنة للاستهلاك وتؤدي إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه».

حقيقة أن هذا المرفق المهم يقع في «جنوب الحزام»، وهو حي مهمش تاريخيا في الخرطوم، يعني أنه ستكون هناك صعوبات في إعادة بناء المحطة وصيانتها، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع بمرور الوقت. هذا هو بالضبط ما تريده القوات المسلحة السودانية.

علاوة على ذلك، يكاد يكون من المستحيل التحقق مما إذا كانت تضرب أهدافا مسلحة بالفعل. ومع ذلك، ونظرا لتكرار الهجمات في هذا الحي، يمكن الآمن استنتاج أن هذه محاولة لتدمير البنية التحتية وإجبار أعدائهم على الاستسلام. كما ذكر الدكتور الأمين أن هذه ليست منشأة معالجة المياه الوحيدة التي تعرضت للهجوم والتلف.

في حين أن النفايات لم يتم إلقاؤها مباشرة في النيل، تظهر الصور المنشورة على إكس حطاما وشظايا من جسر شمبات تتطاير في الماء. كما استهدفت كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية المباني السكنية والمستشفيات على طول ضفة النهر. تنتج المستشفيات، على وجه الخصوص، كميات كبيرة من النفايات السامة، حوالي 250 كيلوغراما يوميا في المتوسط، بما في ذلك المعادن الثقيلة السامة والمستحضرات الصيدلانية المهملة. هذه المستشفيات لديها موارد محدودة للتخلص من القمامة، وبالتالي عادة ما تخزن النفايات الطبية في مبانيها. الضرر واسع النطاق لدرجة أن بعض هذه المواد الخطرة ربما تكون قد ذابت بالفعل في مياه النيل. تطل أربعة من مستشفيات الخرطوم - مستشفى أم درمان للولادة، والهيئة الطبية، والمستشفى العالمي في السودان، ومستشفى الأربعين - على النهر، وقد تعرضت جميعها للقصف. تؤدي المباني الشاهقة المحترقة إلى تسرب السخام والجزيئات الأخرى إلى المياه القريبة. كل هذه الهياكل ترشح أيضا اللدائن الدقيقة الموجودة بالفعل في مياه النيل بكميات كبيرة وهي سامة للإنسان.

النيل هو المصدر الوحيد للمياه لشعب الخرطوم والسودان بأسره. من خلال ضرب ضفافها وبناء الهياكل العسكرية - مثل مقر سلاح المدرعات التابع للقوات المسلحة السودانية - بالقرب من النيل بشكل غير مستقر، تهدد كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية صحتها. هذا النوع من التدمير البيئي المتعمد يناسب تعريف الإبادة البيئية.

في حين أن القوات المسلحة السودانية ترتكب هذا النوع من التدمير في الغالب بسبب تقنيتها المتفوقة في تنفيذ الغارات الجوية وإطلاق الطائرات بدون طيار، فإن قوات الدعم السريع تقوم بأشكال أخرى من التخريب البيئي.

الكفاح من أجل سد جبل أولياء

يتفاقم التلوث بسبب الفيضانات على طول ضفاف النيل. تتفاقم الفيضانات في الخرطوم، التي ساعدت في نشر المياه الملوثة في أعماق المجتمعات والنظم البيئية الهشة، بسبب تدمير سد جبل أوليا، وهو مبنى كبير على النيل جنوب الخرطوم.

كان هذا السد هدفا لهجمات متكررة. في عام 2024، استولت قوات الدعم السريع على السد من القوات المسلحة السودانية وأغلقته خلال واحدة من أكثر حالات الفيضانات تطرفا التي شهدتها البلاد. واتهمت قوات الدعم السريع القوات المسلحة السودانية بضرب السد بشكل متكرر وإلحاق الضرر واستهداف العمال. لسوء الحظ، يقع السد بالقرب من قاعدة جوية، مما يعني أن الأسلحة الثقيلة يتم نشرها طوال الوقت، ولا أحد يحرص على عدم إتلاف البنية

التحتية. جعلت الضربات السد غير صالح للاستعمال.

تظهر البيانات مفتوحة المصدر أن كلا من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية يستخدمان الطائرات المقاتلة والمدفعية وهجمات الطائرات بدون طيار. في وقت من الأوقات، ضرب أحد الجيوش السد نفسه، مما تسبب في انفجار كبير. وفي أوقات أخرى، كان هناك قتال على بعد أقل من 500 متر من حواف السد، مما يعرضه لخطر كبير من الضربات. كما تم توثيق حالات مضايقة للجيشين للعمال حول السد على الإنترنت، بما في ذلك نهب منازلهم بعد المعارك وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود.

الدعاية هي أيضا تكتيك. تلقي قوات الدعم السريع باللوم على القوات المسلحة السودانية في سوء الصيانة، وتلقي القوات المسلحة السودانية باللوم على قوات الدعم السريع في الأضرار التي لحقت بالسد. ومع ذلك، فإن كلا الجانبين يستهدفان السد لنفس الغرض بالضبط: إلحاق الضرر بالموارد المائية في السودان. هذا واضح بوضوح لأن القتال لا يتركز حول القاعدة العسكرية في الجنوب، بل حول السد. في الواقع، ظلت القاعدة الجوية تعمل طوال الحرب. في غضون ذلك، أغلق الجيش السد عندما كانت في أمس الحاجة إليه - في ذروة موسم الفيضانات.

آثار الأضرار التي لحقت بالسد بعيدة المدى. يوفر سد جبل أولياء المياه العذبة للماشية والزراعة، مما يجعله جزءا مهما من البنية التحتية للأمن الغذائي. يحتوي خزانها على حوالي 2.3 مليار متر مكعب من المياه، وهو أمر بالغ الأهمية لإدارة الفيضانات. أدى الإغلاق إلى إطلاق العنان لمياه الفيضانات في جميع أنحاء إقليم الخرطوم وبقية البلاد. جرفت المياه المزارع والمنازل والماشية، مما أدى إلى تفاقم المجاعة ونقص الغذاء في جميع أنحاء البلاد.

ومع ذلك، هذا ليس كل شيء. أدت الحرب إلى زيادة مستويات التلوث في النيل، حيث ساعدت الفيضانات على انتشار المياه الملوثة عبر الأحياء. بعد الفيضانات، تظل المياه راكدة، مما يخلق خزانات من المياه السامة في أعماق الداخل. كما حملت مياه الفيضانات معها النفايات الصناعية والصرف الصحي، ونشرتها عبر مساحة واسعة. أحد الأمثلة المؤثرة على ذلك هو فيضانات جزيرة أبا، حيث أدى مزيج مياه الفيضانات والصرف الصحي والقمامة من المباني المتضررة إلى كوكتيل قاتل، وفقا لشبكة أطباء السودان. يؤدي هذا التدمير البيئي إلى انتشار أمراض مثل الكوليرا، وزيادة خطر استهلاك المياه المسمومة، من بين آثار صحية أخرى.

يسقط يذهب

في حين أن التلوث لا يزال راكدا لفترة طويلة، إلا أنه لن يبقى في منطقة الخرطوم إلى الأبد. في النهاية، سيجد طريقه إلى النيل، وينتشر على نطاق واسع. نظرا لأن النيل هو المصدر الوحيد للمياه النظيفة لمعظم السودان، فإن هذا التلوث سيؤثر في النهاية على البلاد بأكملها.

أحد أنواع النفايات التي زادت خلال الحرب هو الحطام البلاستيكي الدقيق. توجد اللدائن الدقيقة في المباني والمصانع، ويمكن أن تكون شديدة السمية للحيوانات والبشر عند تناولها. أيضا، يمكنهم سد المجاري المائية وأنظمة الصرف وزيادة آثار التآكل. في دراسة لتدفق اللدائن الدقيقة أجرتها مبادرة حوض النيل قبل الحرب، فإن معظم هذا التلوث ينشأ في الخرطوم، على الرغم من أنه الآن، بسبب القصف صعودا وهبوطا على النيل، قد يتزايد في ولايات أخرى أيضا.

تعد كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية أهدافا ضارة مرتبطة بالزراعة والمصانع والصناعات والمستشفيات. هذه هي أيضا الأهداف التي تحتوي على معظم اللدائن الدقيقة. على الرغم من أنه لم يتم جمع الكثير من البيانات منذ بداية الحرب السودانية، إلا أن دراسة استقصائية صغيرة تظهر أن التلوث في النيل آخذ في الازدياد بالفعل.

نظر المسح في المواد السامة الموجودة في

الأسماك في اتجاه مجرى سد جبل أولياء في عام 2023. وجد أن المواد البير والبولي فلورو ألكيل (PFAS) - المعروفة أيضا باسم المواد الكيميائية إلى الأبد - كانت تتسرب من السد. قامت دراسة أجريت عام 2008 في كينيا أيضا بقياس PFAS في نهر النيل. الاختلافات كبيرة جدا. في عام 2008، كان تركيز PFAS في البلطي ضئيلا، بينما في عام 2024، كان حوالي 0.5 ميكروغرام لكل كيلوغرام من الأسماك. قد يبدو هذا صغيرا، ولكن حتى الكميات الضئيلة يمكن أن تؤدي إلى مشاكل صحية طويلة الأمد.

علاوة على ذلك، في جميع أنحاء جنوب السودان، تتزايد كميات القمامة على ضفاف النيل، المكونة من اللدائن الدقيقة التي جرفتها النهر، بشكل ملحوظ، على الرغم من أن هذا قد لا يكون بسبب الحرب بشكل مباشر. ومع ذلك، فإنه يوضح مدى سرعة تراكم هذا الحطام والضرر الذي يمكن أن يسببه أثناء تسربه إلى التربة. هذه المسألة تزداد سوءا، ومع استمرار الصراع، تزداد صعوبة إدارتها.

وتدخل النفايات إلى النيل على وجه التحديد لأن البنية التحتية لإدارة النفايات - مثل مرافق جمع القمامة ومدافن النفايات - غير كافية بالفعل. مع احتدام الحرب الأهلية، تم إغلاق العديد من هذه المرافق أو مهاجمتها، مما أدى إلى تفاقم الوضع. توقفت العديد من خدمات جمع القمامة ببساطة، مما أدى إلى ترك مواقع التفريغ دون رقابة. وعندما أصبحت القضايا أكثر وضوحا، لم تتوقف الجيوش عن هجماتها بل زادت من شدتها. ولا شك في أن المحاولة تلحق الضرر بالبلد بأكمله، ولا سيما الجنوب، حيث ذهب السكان الأكثر ضعفا واللاجئين النازحين داخليا.

من يعاني؟

كل هذا الضرر كان له آثار واسعة النطاق في جميع أنحاء السودان. أدت الفيضانات، التي سببها جزئيا إغلاق السد، إلى نزوح أكثر من 100،000 شخص، ودمرت أكثر من 10،000 منزل، وقتلت ما لا يقل عن 69 شخصا، وغمرت جميع الأراضي الزراعية تقريبا في المقاطعات الشمالية. هذا، في الحقيقة، ليس سوى جزء صغير من الضرر الذي تم تكبده لأن المياه الملوثة تنشر أمراضا مثل الكوليرا بسرعة في جميع أنحاء البلاد. في الواقع، الأمراض والتسمم التي يمكن الوقاية منها هي السبب الأول للوفاة في البلاد في الوقت الحالي. ولأن المخيمات بها مرافق رعاية صحية محدودة، فإن اللاجئين هم الأكثر عرضة لهذه الأمراض.

الحياة البرية معرضة أيضا لخطر كبير. هناك أكثر من 720 نوعا من التي تتخذ موطنها في مناطق الغابات على طول النيل. العديد من أنواع حجر الزاوية هي الأسماك التي تشكل قاعدة السلسلة الغذائية. حذر الدكتور الأمين من أن «استنفاد الأكسجين [بسبب التلوث الصناعي في النيل] يمكن أن يؤدي إلى مناطق تعاني من نقص الأكسجين حيث لا تستطيع الأسماك البقاء على قيد الحياة». «بمرور الوقت، يؤدي هذا إلى اختلال في التوازن البيئي قد يستغرق عقودا للتعافي.» هذا يدل على مدى حساسية النظام البيئي لزيادة كميات السموم. لن ينخفض عدد الأسماك في السودان فحسب، بل سينخفض أيضا العديد من (بما في ذلك نسر السهوب المهدد بالانقراض) التي تهاجر إلى منطقة النيل كل عام. يعد صيد الأسماك أيضا صناعة مهمة للشعب السوداني، لذا فإن النظام البيئي بأكمله يواجه مستقبلا غير مؤكد.

في مواجهة مضايقات مستمرة من قبل القوات المسلحة، أوقف دعاة الحفاظ على البيئة جهودهم. على سبيل المثال، انتهت جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السودان، بما في ذلك إعادة التحريج والزراعة المستدامة، في عام 2020 ولم تستأنف.

اليوم، الإبادة البيئية ليست غير قانونية في السودان ولا تعتبرها المحكمة الجنائية الدولية جريمة حرب، على الرغم من تأثيرها الإنساني الواسع.

أيرتون أفيري صحفي من كاليفورنيا

أزمة الديون في الجنوب العالمي وفشل السياسات النيوليبرالية: السودان نموذجًا

عمر سيد أحمد *

ملخص

المقال يرصد المسار الكارثي لسياسات الديون والنيوليبرالية في دول الجنوب العالمي، متخذاً من السودان نموذجاً صارخاً. تحولت «وصفات» صندوق النقد والبنك الدولي من أدوات إصلاح مزعومة إلى آلة لتعميق التبعية، حيث قفزت ديون السودان من 9 مليارات دولار عام 1980 إلى 56 ملياراً اليوم، 60% منها فوائد متراكمة، في حين انهارت الخدمات الأساسية ووصلت نسبة الفقر إلى 65% من السكان.

الآليات التي حولت الديون إلى فخ دائم؛ خمسة أسباب مركزية لفشل النموذج النيوليبرالي هي التقشف المدمر، الخصخصة الفاسدة، فتح الأسواق العشوائي، إهمال السياق المحلي، وغياب الرقابة. تحولت برامج «الإصلاح» إلى وصفة أكيدة لتعميق الأزمات بدلاً من حلها، خاصة في ظل الحروب والصراعات التي أنهكت البلاد.

لهذه السياسات تداعيات اجتماعية مدمرة من خلال رصد آثار رفع الدعم عن الوقود والخبز، وانهيار القطاع الصحي والتعليمي، وتركيز الثروة في يد النخب الفاسدة، والسودان -كغيره من دول الجنوب- ظل ضحية معادلة اقتصادية ظالمة، حيث يتم تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة، بينما تذهب عائدات النفط والذهب لسداد فوائد الديون بدلاً من الاستثمار في التنمية.

الخروج من هذه الأزمة يتطلب قطيعة جذرية مع النموذج النيوليبرالي، عبر اعتماد بدائل تنموية حقيقية تقوم على العدالة الاجتماعية والتصنيع المحلي ومحاربة الفساد، ومعركة السودان مع الديون ليست مجرد أزمة مالية، بل هي معركة وجودية من أجل استعادة السيادة الاقتصادية، حيث يصبح المواطن -ولن الدائن- هو محور السياسات الاقتصادية.

المقدمة

تواجه دول الجنوب العالمي منذ عقود أزمة ديون متفاقمة، لم تكن مجرد نتيجة لاحتياجات مالية آنية، بل نتيجة مباشرة لسياسات اقتصادية عالمية ظالمة. قُدمت «وصفات» النيوليبرالية، عبر مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدولي، كحلول جاهزة لأزمات هذه الدول. لكن ما حدث فعليًا هو أن الديون تصاعدت، والتنمية تعثرت، والتبعية تعمّقت.

السودان يمثل نموذجًا صارخًا لهذه الأزمة، ليس فقط في تراكم الديون، بل في ارتباط الأزمة بالتحولات السياسية، من الانفصال إلى الانقلابات والحرب. في هذا المقال، نعرض تطور أزمة الدين الخارجي عالميًا، ونحلل التجربة السودانية بالتفصيل، ونوضح لماذا فشل النهج النيوليبرالي، وما البدائل الممكنة.

صعود أزمة الديون الخارجية في الجنوب

منذ ثمانينيات القرن الماضي، ارتفعت ديون دول الجنوب من 450 مليار دولار في 1980 إلى أكثر من 8.8 تريليون دولار في 2023 (المصدر). معظم هذه الديون جاءت عبر قروض من صندوق النقد والبنك الدولي، مقابل تنفيذ «برامج إصلاح اقتصادي» تقوم على تقليص الدولة، رفع الدعم، الخصخصة، وفتح الأسواق.

هذه السياسات لم تؤدِ إلى تقليص الديون، بل إلى مزيد من الفقر، انهيار الخدمات، وتعميق التبعية. اليوم، تنفق الدول النامية 971 مليار دولار سنويًا فقط على خدمة الدين، أي أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم في كثير من البلدان.

فشل السياسات النيوليبرالية على المستوى العالمي

تجلّى فشل السياسات النيوليبرالية بصورة واضحة في تعامل مؤسسات «بريتون وودز» مع أزمة الديون في دول الجنوب، خاصة منذ الثمانينيات. حين لجأت هذه الدول إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان الثمن هو فرض سياسات تقشفية شملت خفض الإنفاق الاجتماعي، الخصخصة، وفتح الأسواق أمام رأس المال العالمي.

لكن بدلًا من أن تؤدي هذه السياسات إلى تقليص المديونية، وقعت الدول في فخّ ديون متزايدة، ومع مرور الوقت زادت التبعية ولم يتحقق الاستقلال الاقتصادي. هذه التجربة تظهر بوضوح فشل هدف المؤسسات الدولية في معالجة أزمة الديون من خلال النيوليبرالية. وأوضحت كارثة الفشل في القضاء، على الأقل، على مأساة تفاقم أزمات الديون الخارجية واتساع قاعدة الفقر والبطالة للعالم الثالث وتعقيداتها بأن مؤسسات بريتون وودز هي المشكلة وليس الحل.

نمو الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1980–2020):

1980s: 60%

1990s: 75%

2000s: 85%

2010s: 95%

2020s: 105%

هذا الاتجاه الصاعد يعكس فشل السياسات في الحد من الديون، ويؤكد أن النيوليبرالية أسهمت في تفاقم الأزمة لا حلّها.

يعكس هذا الاتجاه التصاعدي فشل السياسات في كبح جماح الديون، ويؤكد أن النيوليبرالية أسهمت في تفاقم الأزمة بدلاً من حلها.

أبعاد فشل السياسات النيوليبرالية

1. سياسات التقشف والآثار السلبية وتجاهل الظروف المحلية والإنسانية

خفض الإنفاق الحكومي وخصخصة الخدمات العامة أدّيا إلى تفاقم البطالة والفقر، وارتفاع تكلفة المعيشة، وانهيار الخدمات الأساسية.

لم تؤدِّ هذه السياسات إلى تحسين الاقتصاد، بل إلى خلق فجوات اجتماعية أوسع، وأزمات سياسية في عدد من الدول.

2. فشل تحقيق الأهداف

رغم الوعود، لم تفلح السياسات النيوليبرالية في تقليص الديون، بل استمرت في الارتفاع. كانت الدول تأخذ قروضًا لسداد قروض سابقة، مما خلق دائرة مفرغة من التبعية.

3. تجاهل الظروف المحلية وتجاهل الأوضاع المحلية والإنسانية

فُرضت نماذج اقتصادية موحّدة دون اعتبار للواقع المحلي. لم يتم احترام الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ففشلت الإصلاحات لأنها لم تنبع من السياق الفعلي

للدول. حالة السودان المنشغل بحروب أهلية وصراعات مستمرة بما يبدد الموارد للتنمية قبل توفير موارد لسداد القروض.

4. دعم الفساد وتوسيع قاعدته

الخصخصة غير الشفافة، وغياب الرقابة، أدّيا إلى تركيز الثروة في يد النخب، وفتح المجال للفساد المنظم، خاصة في الأنظمة غير الديمقراطية.

5. الحاجة إلى نموذج بديل

تظُهر التجربة أن النيوليبرالية ليست مسارًا إلزاميًا. هناك حاجة إلى سياسات تنموية محلية، تركز على العدالة الاجتماعية، والسيادة الاقتصادية، والتمكين المجتمعي، بدلًا من الاستسلام لوصفات خارجية مفروضة.

السودان: تطور تاريخي لأزمة الديون

السبعينيات والثمانينيات: بدأت الأزمة باقتراض السودان لتمويل مشاريع تنموية، وبلغ الدين الخارجي حوالي 9 مليارات دولار عام 1980.

التسعينيات: مع العقوبات الدولية وعدم السداد، تراكمت الديون لتصل إلى أكثر من 21 مليار دولار بحلول عام 2000.

ما بعد الانفصال (2011): فقد السودان 70% من عائداته النفطية، وبلغ الدين حوالي 51 مليار دولار في 2017.

الحكومة الانتقالية (2019–2021): نجحت في رفع السودان من قائمة الإرهاب وبدأت عملية إعفاء ديون مع نادي باريس، الذي شطب 14.1 مليار دولار في 2021.

انقلاب أكتوبر 2021: أوقف العملية، وجمّد المجتمع الدولي التفاوض.

الحرب في 2023: انهار الاقتصاد، وتقدّر الديون بـ 56 مليار دولار، 60% منها فوائد متراكمة.

الأسباب الخمسة لفشل النيوليبرالية (السودان نموذجًا)

تقليص الدولة في بيئات غير مهيّأة.

خصخصة دون شفافية أو رقابة.

فتح الأسواق دون حماية للإنتاج المحلي.

سياسات تقشف على حساب الفقراء.

ارتهان للتمويل الخارجي بدلاً من السيادة الاقتصادية.

آثار التقشف والخصخصة في السودان

رفع الدعم عن الوقود والخبز أدى إلى احتجاجات شعبية واسعة.

الخصخصة تمت دون شفافية، وذهبت مؤسسات الدولة إلى شبكات مصالح محدودة.

الخدمات العامة انهارت، وزادت معدلات الفقر والبطالة.

تجاهل الواقع المحلي في التجربة السودانية

الوصفات النيوليبرالية المفروضة على السودان لم تراع ضعف المؤسسات، أو هشاشة الاقتصاد الريعي القائم على النفط.

فُرضت سياسات تحرير وخصخصة في بيئة تفتقر للحوكمة والرقابة، ما أدى إلى نتائج كارثية بدلًا من «الإصلاح».

بدائل واقعية

بناء اقتصاد منتج قائم على الزراعة والصناعة المحلية.

تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص.

تطوير نظام ضريبي عادل يمول الدولة دون الاعتماد على الخارج.

محاربة الفساد بآليات رقابة مستقلة وشفافة.

دعم التنمية المحلية من القاعدة إلى القمة، بمشاركة المجتمعات المحلية.

الخاتمة

ما تعانيه دول الجنوب، وعلى رأسها السودان، ليس مجرد أزمة ديون، بل أزمة نموذج عالمي غير عادل. النيوليبرالية فشلت لأنها لم تضع الإنسان في مركز السياسات، بل كانت منحازة للأسواق والدائنين.

الطريق البديل لا يمكن أن يأتي من الخارج، بل يجب أن ينبع من الداخل. عبر نموذج إنتاجي عادل، يعيد الاعتبار للسيادة الاقتصادية، ويمكّن المجتمعات من صياغة مصيرها الاقتصادي والسياسي.

المصادر

https://alsifr.org/global-south-debt

تقارير صندوق النقد الدولي – السودان 2019–2021

بيانات البنك الدولي – الديون الخارجية

تقارير نادي باريس وHIPC

دراسات عن الاقتصاد السوداني والسياسات النيوليبرالية

حرب أبريل: سرقة الهوية والتأريخ
منهوبات المتاحف السودانية على منصات البيع الالكتروني

سمير شيخ إدريس

ملخص

كتابة حول الكارثة الثقافية التي لحقت بالتراث السوداني خلال الحرب الدائرة منذ أبريل 2023، حيث تحولت المتاحف الوطنية إلى ساحة نهب ممنهج لقوات الدعم السريع، حيث تجاوزت المأساة مجرد الدمار المادي لتمسّ جوهر الهوية السودانية، عبر سرقة وتدمير أكثر من 50 ألف قطعة أثرية تعود لحضارات نبتة ومروي والممالك المسيحية والسلطنة الزرقاء، في عملية تشبه تجريف الذاكرة الجمعية للأمة.

الكاتب ينوه إلى الأبعاد الدولية لهذه الجريمة، ويسلط الضوء على ظهور القطع المسروقة في أسواق الآثار العالمية ومواقع البيع الإلكتروني، خاصة على الحدود مع جنوب السودان. مشيراً إلى أن مصير هذه الآثار بات بين أيدي الميليشيات، في تكرار مأساوي لسيناريو نهب متاحف العراق أثناء الغزو الأمريكي.

يحلل المقال الدوافع الخفية وراء هذه الحملة ويطرح تساؤلاً جوهرياً: هل تمثل سرقة الآثار مجرد «غنائم حرب» عابرة، أم أنها جزء من مشروع سياسي أوسع يهدف إلى طمس الهوية السودانية وإعادة تشكيل الوعي التاريخي للأجيال القادمة؟ قد يكون من وجهة نظره غياب الاهتمام الشعبي بحماية هذا التراث - رغم ثرائه - منح الضوء الأخضر للميليشيات لمواصلة جرائمهم الثقافية دون رادع.

يشير المقال إلى فشل المؤسسات الدولية في حماية التراث السوداني، رغم تصنيف العديد من هذه القطع كتراث إنساني عالمي. يعتبر أن استعادة الآثار المسروقة لن تكون أولوية في ظل استمرار الحرب، مما يهدد بفقدان السودان ليس فقط لحاضره، ولكن أيضاً لجذوره الحضارية التي تشكل درعاً معنوياً ضد محاولات مسخ الهوية وإعادة كتابة التاريخ وفق روايات القوة الغاشمة.

(1)

لم يكن أكثر السودانيين تشاؤمًا عند صبيحة الخامس عشر من أبريل 2023 يتوقع بأنه على موعد مع أسوأ الكوابيس التي يمكن أن يشهدها، وما ينتظره من كل مشاهد البؤس التي خلفتها الحرب وألقت بالشعب في محارق متصلة من القتل واللجوء والتشريد والإذلال وفقدان كل ما يملك من الأمان والبيت والذكريات، وما فتئت تلك الحرب اللعينة تطارد المواطن السوداني، فتجاوزت سرقة أحلامه وتعدتها لسلب تاريخه وهويته لتتركه في العراء حطامًا بلا ذاكرة أو تاريخ، فمن مصادر فخر المواطن على مدار انحطاط الدولة والفشل السياسي الذي عايشه كان ذلك البصيص من الإرث التاريخي، الذي رغم أنه وقف شاهدًا على هذا الفشل إلا أنه من جهة أخرى دلل على عمق تجربته الإنسانية بما يجعله مباهيًا بين الأمم، حيث لم تكتف أيادي البرابرة والنازيين الجدد بخطف أمانه بل إمتدت للعبث بهويته ومحاولة طمسها ومحو كل أثر يدل على امتداد جذره في التاريخ، فطالت تلك الأيدي الآثمة على هامش ما اقتطفته آلتها العسكرية ما توافر في طريقها من الإرث التاريخي الذي شادته أروقة المتاحف السودانية في المتحف القومي بالخرطوم، ومتحف بيت الخليفة بأم درمان، ومتحف على دينار بفاشر السلطان، ومتحف التاريخ الطبيعي، وغيرها من المنارات الثقافية التي تبوأت مكانة سامقة على المستوة المحلي والعالمي، وكانت قبلة لكل من رغب في الغوص في لجة التاريخ وعوالم الفكر الثقافي والمعرفة، مستأنسًا بصحبة عظيمة من سادات العالم وملوكه من تهارقا إلى بعانخي على بلاط الكنداكات أمنريدس وأماني شخيتو، ومستصحبًا أثر كتابه المقدس في سيرة العظام.

(2)

يعد المتحف القومي الذي تم افتتاحه بشكله الحديث على مفرق النيلين عام 1971 بعد نقله من كلية الآداب التي ظل قابعًا فيها منذ العام 1904، من أكبر وأميز المتاحف في أفريقيا لما يضمه من قطع أثرية متنوعة كالتماثيل والأسلحة والآنية الحجرية من مختلف أرجاء السودان، تؤرخ لعصور التاريخ السوداني المختلفة من العصر الحجري القديم في القرنين السابع والثامن قبل الميلاد وآثار مملكة نبتة ومملكة مروي والممالك المسيحية حتى الحقبة الإسلامية لاحقًا، وأكثر ما يميز المتحف القومي حديقته الخارجية التي ضمت عددًا من التماثيل والمعابد والأعمدة النوبية التي صفت على حوض مائي يمثل نهر النيل للإيحاء بوجودها في موقعها الأصلي، حيث تم جلبها من شمال السودان قبل الإغراق ببحيرة السد العالي، إضافة لذلك ضمت القاعات الداخلية أيضًا العديد من الآثار والصور التي تشير إلى مظاهر الحضارة السودانية المختلفة في شتى الأنحاء ما زاد على قيمة المتحف وجعله إحدى المنارات التاريخية المعبرة عن هوية الأمة والإشارات التاريخية لمراحل تطورها عبر العصور المختلفة حتى التاريخ الحديث، وما يدلل على الأهمية التي اكتسبها المتحف القومي السوداني ذلك الاهتمام الكبير والرعاية التي يحظى بها من منظمة اليونسكو، والجمعيات الدولية للآثار التي شاركت في كثير من أعمال التأهيل والصيانة للمتحف، وأوفدت على مدار السنوات الخبراء المختصون في المجال من أجل حفظ وصون المقتنيات التاريخية بسبب عظمها ودلالاتها على الهوية الحضارية على مستوة التاريخ الإنساني. لكن مع اندلاع الحرب أصبح المتحف القومي وعددًا من المعالم التاريخية بالعاصمة والولايات تحت قبضة مليشيا الدعم السريع، وقد أثبت أحد المقاطع المصورة التي بثت عبر الميديا عددًا من جنود المليشيا داخل المتحف يعبثون بمحتوياته في قمة السخرية، ولم تفد مناشدات المختصين في مجال الآثار لمستشارية الدعم السريع بإجلاء جنوده عن المتحف عن وقف العبث والنهب والتخريب الذي طال المتحف وغيره لاحقًا أثناء الحرب.

(3)

وفقًا للإفادات الصادرة عن المختصين في الهيئة العامة للآثار والمتاحف وإحدى الوكالات الأمريكية المختصة على وسائل الإعلام، تم الاعتداء على الإرث التاريخي لأكبر المتاحف السودانية حاضنة الإرث الحضاري التليد بالنهب والتخريب الذي خلف عديد الخسائر التي لا تقدر بثمن، وقد تم تداول صور عبر الأقمار الصناعية لشاحنات تتبع لهيئة الآثار محملة بآثار من المتحف القومي وتتجه غربًا أو جنوبًا حسب اختلاف المصادر، فبعد إجلاء قوات الدعم السريع من منطقة المقرن التي كانت تسيطر عليها ويقع المتحف القومي في نطاقها الجغرافي قدرت لجنة حصر المفقودات القطع المسروقة مبدئيًا بحوالي 50 ألف قطعة من داخل مخازن الهيئة، التي تعد المستودع الرئيسي لكل الآثار السودانية التي تم كسرها، وشملت المنهوبات قطعًا ذهبية ومجوهرات تخص

ملوك وملكات مملكتي نبتة ومروي، وتم تدمير بقية الآثار الحضارية الدالة على التاريخ التي لم تتعرض للسرقة، كما تعرض متحف السودان للتاريخ الطبيعي الذي يحوي أنواعًا لحيوانات من زواحف وطيور ونباتات نادرة متعددة وعينات بحثية، وبسبب هجرة المتحف لوقوعه في منطقة النزاع نفقت كل الحيوانات والنباتات لانعدام الطعام والرعاية والتعرض للقصف، كذلك كشفت مشاهد تحرير القصر الجمهوري الدمار الهائل الذي حاق بمتحف القصر الذي يحوي آثارًا تاريخية متعددة ونادرة، كما تم نهب متحف بيت الخليفة بأم درمان الذي يحوي مقتنيات وآثارًا تاريخية تعود لفترة المهدية من مخلفات معارك الحكم التركي وأسلحة متنوعة وعملات نقدية نادرة تؤرخ لذلك العهد، وفي دارفور تعرضت ثلاثة متحف هي متحف السلطان على دينار الذي يحوي مقتنيات إرث سلاطين السلطنة العريقة، ومتحف نيالا ومتحف الجنينة، كما طال النهب والتدمير مواقع أثرية أخرى في مروي وجبل البركل، إضافة لذلك تعرضت مباني ومقار تعليمية وحكومية تعد في عداد المباني الأثرية للدمار بسبب القصف، وكل تلك المعالم الأثرية عززت من مكانة السودان في الإرث الحضاري بين الدول ضمن سجلات اليونسكو والمنظمات المختصة بالآثار وتاريخ الشعوب الذي أبت مليشيا المغول الجدد إلا أن تمحوه بشكل ممنهج يهدف لطمس هوية الأمة، ومحو الإرث الثقافي وإحلال ثقافة البندقية والعنف شأنهم كقوم هولاكو يعبرون النهر بحافر خيلهم على ركام الكتب.

(4)

بلغت مأساة نهب الآثار السودانية في الشهور الفائتة، حين ظهرت بعض القطع الذهبية واللوحات المسروقة من المتاحف السودانية معروضة للبيع على أحد المواقع التجارية في شبكة الإنترنت، وأكد المختصون بإدارات الآثار ذلك، وأضافوا عن رصدهم لمبيعات بعض القطع الأثرية المسروقة في المناطق الحدودية مع دولة جنوب السودان، كما أصدرت الخارجية السودانية بيانًا تتهم فيه قوات الدعم السريع بنهب آثار المتاحف السودانية من أجل تحقيق مخططهم لطمس تاريخ الأمة، وعدت ذلك جريمة حرب توعدت بمحاسبة مرتكبيها، كما أعربت عن تواصلها مع المنظمات الدولية المختصة لاستعادة الآثار المنهوبة، وقد أدى ذلك التداول للآثار السودانية المنهوبة لإحداث صدى واهتمام دولي، إذ حذرت اليونسكو من نهب الآثار السودانية وقالت إنه يقود إلى محو وضياع ذاكرة آلاف السنين من الحضارة والمعرفة. ودعت المجتمع الدولي للتدخل لحماية التراث السوداني من الضياع، والاستعانة بالقانون الدولي لتعزيز تلك الحماية، وقد بادرت جهات الاختصاص المحلية والناشطون ببعض التحرك الخجول من أجل إنقاذ التراث الثقافي، بتكوين لجنة لتقدير الأضرار وحصر المنهوبات، ومناشدة جهات الاختصاص المحلية والدولية بتتبع الآثار واستعادتها والاستعانة بالقانون الدولي الذي ينص على حماية الآثار الثقافية خلال النزاعات المسلحة ويعدها ضمن جرائم الحرب شأنها وشأن جرائم الإبادة والتطهير، فهل ستسفر تلك الجهود عن نتائج إيجابية أم ستدخل عملية النهب ضمن عمليات أخرى استهدفت سرقة التاريخ ومرت مرور الكرام، ويشهد عليها أكداس الآثار التي تضمها متاحف العالم الأوروبي التي تعد ضمن مسروقات الشعوب المستضعفة والمستعمرة سابقًا.

(5)

والسؤال الذي يطرح نفسه وسط غبار الواقع السوداني الموغل في مأساته الإنسانية، هل تمت عملية السرقة والنهب للآثار السودانية وفق عملية ممنهجة تعد من أهداف الحرب غير المعلنة، تستهدف ذاكرة وتاريخ الوطن وطمس هويته ضمن مشروع عالمي لإحداث تغييرات ديموغرافية وثقافية، ضمن عملية إحلال وإبدال تقف وراءها أيادي وعقول تعي ما تعمل، أم أنها مجرد عمليات نهب وسرقة يمكن تفسيرها وفق قواميس الحرب والغارة وغنائم الحرب؟ وتكمن الإجابة على هذا السؤال وفقًا لرؤية الشعب لتاريخه المسيج خلف جدران تلك المتاحف والنقوش المعبرة عن هوية الأمة، ومدى إفادته من قراءة التاريخ لبناء المستقبل الذي يبدو أنه لم يمر في أي من عمليات استشرافه عبر التاريخ البشري السوداني، لجعل التاريخ أداة نهوض عبر القراءة الممعنة في تفاصيله واستلهامها بشكل موجب يجعل الحاضر ترسًا متصلًا في دوران عملية التاريخ في بناء أمة عظيمة، حيث لا تزال ذاكرة الأمة السودانية مسيجة في سور الخرافة والقبيلة بالشكل الذي يباعد سيرها عن الصيرورة التاريخية، كحلقة من السير والملاحم العظيمة التي يمكن أن تخرجه مثل عنقاء الرماد من خرائب الحرب، وقد أثبتت التجارب أننا أمة لا تستلهم العبر من تاريخها الذي مهما تعرض للنهب فلن يجد من يبكي عليه لذا سهلت سرقة تاريخه الذي سيمضي حتمًا في سياق الغيبوبة الكبرى للشعب.

تأملات جيل في أطروحة فرانسيس دينق

محمد عمر شمينا

ملخص

الكاتب بتناول إشكالية تطبيق أطروحة فرانسيس دينق حول «الهوية السودانية الجامعة» في ظل الواقع المعقد للسودان اليوم؛ حيث يتحول التنوع إلى ساحة صراع على السلطة والموارد بدلاً أن يكون مصدر إثراء للنسيج الوطني.

يتناول كذلك الكاتب الجدل حول مسؤولية الأزمة السودانية، ويناقش وجهتي نظر متقاطعتين: واحدة ترى في الاستعمار البريطاني الجذر الأساسي للأزمة، وأخرى تلقي باللوم على النخبة السودانية التي فشلت في بناء دولة مدنية عادلة بعد الاستقلال، لافتاً إلى أن كلا العاملين ساهما في تشكيل الأزمة، لكن الفشل الأكبر يكمن في عجز النخبة عن تجاوز الإرث الاستعماري عبر مشروع وطني شامل.

يحلل كذلك التداعيات الخطيرة لخطاب «المساواة الأخلاقية» بين طرفي النزاع الحالي (الجيش مقابل الدعم السريع)، كما ظهر في تصريحات خالد عمر يوسف، ويوضح الكاتب كيف أن هذا الخطاب، رغم نواياه النبيلة، يساهم في طمس الفروقات الجوهرية بين مؤسسة وطنية (وإن كانت منحرفة) وميليشيا متهمة بارتكاب جرائم حرب، مما يعيق إمكانية بناء رؤية أخلاقية واضحة للمستقبل.

يشير المقال إلى أن حل أزمة الهوية في السودان يتطلب أكثر من مجرد خطاب نظري حول الوحدة في التنوع، والخروج من المأزق الحالي يحتاج إلى جرأة في الانتقال من مرحلة التنظير إلى مرحلة الفعل، عبر بناء مؤسسات دولة قائمة على العدالة الانتقالية الحقيقية، والمساءلة الجادة، والاعتراف العميق باختلافات المكونات السودانية دون تسويتها أو تهميشها. فقط عبر هذا المسار يمكن تحويل رؤية دينق من حلم نظري إلى واقع عملي.

في أحد حواراته الأخيرة، أعاد الدكتور فرانسيس دينق التأكيد على مفهومي «الهوية السودانية الجامعة»، وضرورة إدارة التنوع الإثني والديني في السودان بشكل عادل. هذا المفهوم لم يكن مجرد طرح نظري، بل رؤية عملية تمثل، في نظره، مفتاحاً لفهم جذور الأزمات السودانية المستمرة. كما أشار إلى أن الأزمة تكمن في إنكار هذا التنوع وعدم القدرة على احتوائه ضمن إطار وطني شامل.

لكن بينما تشخص هذه الرؤية إلى جذور الأزمة، فإن الواقع السوداني اليوم يُظهر أن التحديات التي نواجهها تتجاوز الاعتراف بالتنوع إلى ضرورة التعامل مع مكوناته بشكل عادل وفعّال. في هذا الإطار، تبدو أفكار دينق نبيلة، لكنها تصطدم بواقع مرير، حيث يستمر غياب مشروع فعلي لبناء دولة ذات هوية جامعة، ويستمر التنوع نفسه في التنازع على السلطة والموارد.

وفي هذا السياق، يُلاحظ صديقي حيدر، الذي يرى أن جزءاً كبيراً من المشكلة في السودان يعود إلى الاستعمار الإنجليزي، وهو ما أتفق معه فيه إلى حد بعيد. لا شك أن الاستعمار ترك آثاراً عميقة في بنية الدولة والمجتمع السوداني. ومع ذلك، حيث نختلف هو في تحميله المسؤولية الكاملة للمستعمر. أعتقد أن المشكلة الحقيقية تكمن في النخبة السودانية التي، بعد الاستقلال، لم تنجح في تجاوز إرث الاستعمار ولم تتمكن من بناء دولة مدنية تضمن العدالة والمساواة بين كل مكونات المجتمع السوداني. النخبة السودانية، بدلاً من أن تعيد بناء الدولة على أسس جديدة، استمرت في تبني ممارسات وقيم قديمة، ما أدى إلى تفاقم الأزمات بشكل مستمر.

وعندما نتأمل في الخطاب الأخير لخالد عمر يوسف (سلك) في لندن، الذي أشار فيه إلى أن الجيش ارتكب انتهاكات مماثلة لتلك التي قامت بها قوات الدعم السريع، نجد أن هذا التصريح، وإن اعتقد صاحبه أنه جريء، لم يكن موفقاً. فبينما كان قد يُفهم كمحاولة لتسليط الضوء على «الظلم في كل مكان»، إلا أن التصريح كان بمثابة مساواة غير مدروسة بين طرفين مختلفين في طبيعة سلوكهما. الجيش، كما هو معروف، هو مؤسسة وطنية أُسست للدفاع عن البلاد، بينما قوات الدعم السريع هي ميليشيا مرتكبة لجرائم حرب من النظام السابق، وتم استخدامها لتحقيق أهداف سياسية ضيقة.

إن هذا النوع من التصريحات يعكس مأزقاً سياسياً، حيث يتم التورط في خطاب موازنات مبتورة قد تضر أكثر مما تنفع. فالموازنة بين الجيش والدعم السريع بهذا الشكل تُضعف من القدرة على اتخاذ مواقف أخلاقية واضحة تجاه القضايا الإنسانية، وتعيق قدرة السودان على بناء خطاب وطني قائم على المحاسبة والعدالة الحقيقية. كما أنها تذكرنا بأنه في مسألة العدالة، لا يمكن بناء مواقف ثابتة على التسويات المجتزأة أو التعميمات.

الواقع اليوم في السودان هو تجسيد حقيقي لأزمة التنوع؛ أزمة لا يمكن حلها بالتأكيد على الهوية الجامعة فقط، بل عبر التعامل الجاد مع أبعادها الثقافية والسياسية. ويجب أن تتضمن هذه المعالجة بناء دولة جديدة تضمن لكل مكون فيها مكانه دون تهميش أو استبعاد.

على الرغم من أن أطروحة فرانسيس دينق تبقى حجر الزاوية لفهم الصراع السوداني، فإن ما نحتاجه الآن هو تجاوز الخطاب النظري إلى آليات عملية تؤسس لدولة حكم قانون حقيقية، تضمن المحاسبة ولا تساوي بين الضحايا والجلادين. يتطلب الأمر شجاعة أكبر من مجرد الاعتراف، بل شجاعة في الفعل والتغيير الجذري.

علي كرتي وورطة الإسلاميين:
صراعات الداخل وتكتيكات العودة عبر الجيش

ملخص

استراتيجية العودة عبر الجيش: تكشف التسريبات عن خطة إسلامية للعودة إلى السلطة عبر تحالف مع الجيش، وتأسيس تنظيم سياسي جديد تحت مسمى «حركة المستقبل للإصلاح والتنمية»، مع استعداد لتقديم تنازلات كبرى مثل قبول انفصال دارفور مقابل إعادة التموضع السياسي.

صراع الهوية داخل الحركة الإسلامية: تعاني الحركة من تناقض جوهري بين خطابها الأيديولوجي «الرسالي» وممارساتها البراغماتية، حيث تتصاعد النزاعات الداخلية بين قيادات تسعى للسلطة بأي ثمن وبين المبادئ النظرية للتنظيم.

تكتيكات كرتي البراغماتية: يبرز علي كرتي كشخصية محورية في إدارة التحالفات الخفية، مع تاريخ من التخطيط للانقلابات (1999، 2019، 2021) واستخدام شبكات النفوذ المالي والإعلامي لإعادة تشكيل المشهد السياسي لصالح الإسلاميين.

إعادة إنتاج أخطاء الماضي: تعيد الحركة الإسلامية نفس السيناريوهات الفاشلة (مثل تجربة انفصال الجنوب)، مع خطاب تعبوي وطني في العلن وصفقات سياسية خلف الكواليس، مما يعكس أزمة عميقة في الرؤية والشرعية تهدد بتمزيق البلاد مجدداً.

محمد أحمد

شهدت الساحة السياسية السودانية خلال الأيام الماضية موجة من الجدل العاصف، إثر تسريبات منسوبة إلى الأمين العام للحركة الإسلامية، علي كرتي، خلال اجتماع محدود في مدينة عطبرة. هذه التسريبات، التي تناقلتها وسائط إعلامية عديدة، كشفت عن ملامح مشروع سياسي جديد تسعى إليه الحركة الإسلامية، بالتحالف مع قيادة الجيش، وتحت لافتة تنظيم بديل للمؤتمر الوطني باسم «حركة المستقبل للإصلاح والتنمية». لكن في خلفية هذا المشهد، تقبع صراعات أعمق داخل الحركة، تدور حول جوهر مشروعها السياسي، والتوتر المزمن بين الرسالية والبراغماتية، وبين الطموح الفردي والمبدأ الأيديولوجي.

تسريبات عطبرة: ملامح مشروع «العودة»

أبرز ما حملته التسريبات المنسوبة لكرتي يتضمن دعمًا مطلقًا للجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان، وتحذيرًا من تحوّل القوات المشتركة إلى نسخة جديدة من «الدعم السريع»، إضافة إلى خطط تأسيس تنظيم سياسي شبابي ممول من أموال وشركات الحزب السابق، ورفض المشاركة في المبادرات الدولية التي تشمل شخصيات من التيار المنشق داخل الإسلاميين، مع استعداد للتعاون مع منظمات مثل «بروميديشن».

لكن النقطة الأشد إثارة للقلق جاءت في الإشارة إلى تجربة الجنوب، بوصفها «مخرجًا بالحُسنى» يمكن تكراره مع دارفور، وهو ما قرأه كثيرون كتلميح لقبول سيناريو انفصال جديد مقابل إعادة تموضع الإسلاميين في السلطة.

تكتيك الإنكار لا التفنيد

ردّ علي كرتي لم يأتِ في شكل تفنيد سياسي لما نُسب إليه، بل جاء عبر بيان تقليدي الطابع، اعتمد لغة دينية – وجدانية عن الابتلاء والثبات ومكر الأعداء. لم يتطرق البيان إلى أي من النقاط الجوهرية، بل تجاهل بشكل لافت التصريحات

حول دارفور، والسيطرة على أصول الحزب، والدعم المطلق للجيش. هذا النمط من الخطاب يعيد إنتاج أسلوب مألوف لدى الحركة الإسلامية السودانية: إنكار في العلن، مع استمرار في التطبيق الفعلي داخل الأطر التنظيمية.

من الجنوب إلى دارفور: إعادة إنتاج تكتيك الإنكار

ليست هذه المرة الأولى التي تستخدم فيها الحركة الإسلامية خطاب الجهاد والمظلومية لتبرير سياسات براجماتية تنتهي بتنازلات كبرى. ففي الجنوب، تم رفع شعارات الشريعة والجهاد لعقود، قبل أن يُوقّع اتفاق نيفاشا الذي مهد لانفصال الجنوب عام 2011. واليوم، يبدو أن السيناريو يعاد إنتاجه: خطاب وطني تعبوي في العلن، وصفقات سياسية خلف الكواليس، قد تنتهي بتكرار الانفصال، هذه المرة في دارفور، مقابل استعادة الإسلاميين لمواقعهم في الدولة.

البراغماتية مقابل الرسالية: جوهر الصراع الداخلي

لكن أزمة الإسلاميين ليست فقط مع الرأي العام، بل هي أزمة داخلية بنيوية. فمنذ الستينيات، عرفت الحركة الإسلامية توترًا مستمرًا بين مشروعها الرسالي والطموحات الفردية لقياداتها الأكثر دهاءً. وقد كان حسن الترابي أول من كسر تقاليد «الطهرانية» الأيديولوجية، لصالح خطاب نخبوي مدني، سمح للحركة بالتوسع الأفقي، لكنه أرسى أيضا نمطًا سلطويًا براغماتيًا ظل يتعمق حتى اليوم.

هذا التوتر بلغ ذروته بعد انقلاب 1989، حين بدّلت السلطة معايير الفرز داخل التنظيم، فبات التنافس يتم داخل مؤسسات الأمن والمال لا منابر الشورى. ومن هنا صعد علي كرتي، كأحد أبرز وجوه الجناح البراغماتي، الذي لم يكن معنيًا بالدعوة أو التنظير، بل بإدارة شبكات النفوذ داخل الدولة العميقة.

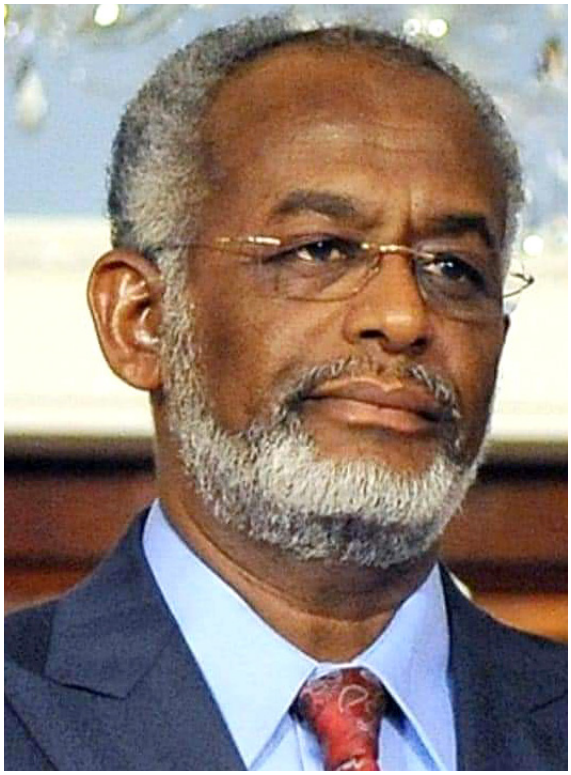

علي كرتي: عرّاب السلطة من خلف الستار

ارتبط صعود كرتي بمفاصل أمنية ومالية حيوية، وكان من أبرز من خططوا لـ«مذكرة العشرة» التي أطاحت بالترابي عام 1999. لاحقًا، لعب دورًا محوريًا في انقلاب 2019، حين أسهم في دفع اللجنة الأمنية لمجاراة الثورة وتنصيب ابن عوف ثم التضحية به لصالح البرهان. كما تشير تحليلات متعددة إلى دوره المؤثر في انقلاب 25 أكتوبر 2021، عبر تنسيق عالي المستوى بين الجيش وشبكات الإسلاميين الاقتصادية والإعلامية.

واليوم، يعود كرتي ليقود محاولة جديدة للعودة إلى الحكم، مستخدمًا نفس التكتيكات: خطاب تعبوي ديني، وتحالف عملي مع الجيش، واستعداد لتكرار تجارب الماضي ولو بثمن جديد.

التاريخ يعيد نفسه... بوقائع أكثر وقاحة..

إن الجدل الذي أثارته تسريبات عطبرة، ورد كرتي عليها، ليس مجرد معركة إعلامية. بل هو تجسيد لصراع عميق داخل الحركة الإسلامية، بين من يسعون إلى العودة للسلطة بأي ثمن، وبين إرث أيديولوجي بات يستخدم فقط كغطاء شرعي لتحالفات تكتيكية. وفي الخلفية، يظهر استعداد لتكرار أخطاء الماضي – من الجنوب إلى دارفور – في سبيل مشروع سلطة لا يعرف من «الرسالية» سوى خطابها، ومن «الشرعية» سوى ما يُعيدهم إلى الحكم.

لا شيء غير الاعتراف

السر السيد

ملخص

يسرد الكاتب تجربة استثنائية مع المسلسل الإذاعي السوداني «لا شيء غير الاعتراف» (2016)، الذي يتجاوز كونه عملًا دراميًا تقليديًا إلى طرح فلسفي عميق عن علاقة الإنسان بالزمن والفشل والاغتراب. تبرز الكتابة كيف تحولت شخصية «ميسرة تاج السر» (التي جسدها محمد عبد الرحيم قرني) إلى أيقونة للصراع الوجودي، حيث تتحول رحلته من الصداقة والحب والأبوة إلى سردية مأساوية عن العبث، تنتهي بضرورة الاعتراف كشرط وحيد لمواجهة الذات المهزومة.

يتناول المقال البنية الفريدة للنص الذي كتبه فاروق حسن آدم وأعدّه أنس عبد المحمود، حيث يلفت الانتباه إلى الجسر الذي بناه العمل بين السرد الأدبي والتقنيات الدرامية، مخلقًا عالمًا غنيًا بالشخصيات المركبة (مثل تاج الدين وأمينة ونهى) التي ترمز إلى ثيمات إنسانية شتى. تكمن عبقرية المسلسل في تحويل اليومي إلى فلسفي، من خلال فضح التناقض بين الأحلام والإرادات من جهة، وقسوة الزمن من جهة أخرى.

الكاتب يذكر الأبعاد الجمالية للأداء التمثيلي، مشيدًا بأداء نخبة من الممثلين (كحنان الجاك وأميرة إدريس والسر محجوب) الذين حوّلوا النص إلى تجربة صوتية مؤثرة، تلامس أعماق الإنسانية. كيف نجح المسلسل في تقديم حوار درامي غير مباشر مع مفاهيم الوجودية والعبث، من خلال مشهد الاعتراف الختامي الذي يختزل تراجيديا البطل: «قتلت نفسي في الزمن الحي... تجيبوني في الزمن الميت».

يشير الكاتب إلى أن هذا المسلسل يمثل إضافة نوعية للدراما السودانية، ليس فقط لجرأته الموضوعية، بل لكونه يطرح أسئلة وجودية تتعالى على السياق المحلي لتلامس الإنساني الكوني. يخلص المقال إلى أن «لا شيء غير الاعتراف» لم يكن مجرد مسلسل إذاعي، بل كان تجربة فكرية وفنية تثري الأرشيف الثقافي السوداني، وتفتح الباب أمام أعمال أخرى تجسر الهوة بين الفن والفلسفة.

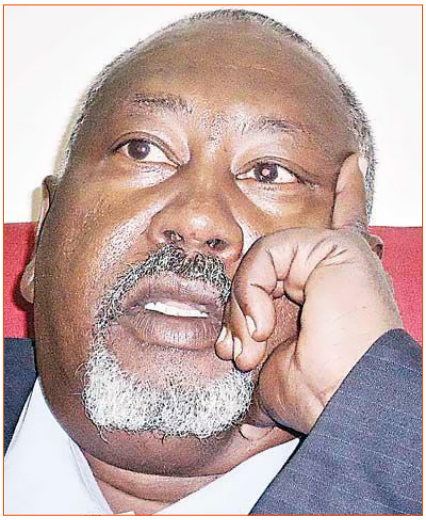

تمثل الدراما الإذاعية والتلفزيونية أرشيفًا ثرًا للحكايات والأفكار والمقولات. ربما لمشاغل الحياة أو أشياء أخرى يفوتني الاستماع إلى مسلسل بثته الإذاعة القومية أو تفوتني مشاهدة مسلسل بثته إحدى القنوات السودانية، ولتخصصي وربما لشغفي الخاص أيضًا بهذا النوع من الفنون أجد إلحاحًا ما في نفسي للحاق بما فاتني استماعًا أو مشاهدة، وهو أمر متاح لي بحكم عملي أو قربي من منصات البث هذه.

على سبيل المثال عكفت على مشاهدة مسلسل «مهمة 56»، وهو مسلسل سوداني كتبه قسم الصلحي وأخرجه شكر الله خلف الله، وبثه التلفزيون القومي قبل سنوات، ومما استمعت إليه كذلك مسلسل «لا شيء غير الاعتراف»، وهو ما سأكتب عنه في هذه السانحة.

مسلسل «لا شيء غير الاعتراف» بثته الإذاعة السودانية في رمضان من العام 2016، وهو مكون من عدد «30 حلقة «، ومن تأليف الأستاذ (فاروق حسن آدم)، وأعده للإذاعة الكاتب المعروف أنس عبد المحمود. لعل أكثر ما يلفت النظر في هذا المسلسل هو وضعية النص، وهي وضعية نادرة في تجربة النص الدرامي الإذاعي، ونادرة أكثر في تجربة المؤلف أنس عبد المحمود، فمن الواضح أن الأستاذ فاروق قدم عملًا يراوح بين تقنيات السرد وتقنيات الدراما، وأنس قام بالإعداد الإذاعي، وهي وضعية أعتقد أنها أتاحت براحًا كبيرًا لأنس، فمن طبيعة الحكاية ومنطقها الداخلي نلمس أن الأستاذ فاروق قد بنى عالمًا محتشدًا بالشخصيات والأحداث والأفكار والمقولات، وهو ما أتاح لأنس أن يكتب مسلسلًا يزاوج بين ما هو فلسفي وما هو اجتماعي ويومي، فمسلسل «لا شيء غير الاعتراف» مسلسل يقدم حكاية الموظف «ميسرة تاج السر»، حكايته مع الصداقة، ومع الحب، ومع الأبوة، ومع الزواج، ومع العمل، وبمعنى أعمق حكايته مع الزمن... باختصار حكايته مع الناس والمكان. فميسرة تاج السر الشخصية المحورية في المسلسل التي قدمها الممثل القدير «محمد عبد الرحيم قرني»، شخصية مركبة، تعيش في الماضي ويكتنفها إحساس كبير بالعبث توصلت إليه بعد رحلة طويلة في عالم الاغتراب تمخضت في الأخير عن الفشل.. الفشل الذي سعى ميسرة تاج السر بعد ذلك في أن يجعله قانونًا يحكم به كل من حوله وأول هؤلاء زوجته وبنته وولده.

ولأن المسلسل في مستوى من مستوياته ينحو منحى فلسفيًا فقد أفرد حيزًا كبيرًا لمقاربة (فكرة الزمن) ومدى تحكمها في الإنسان، وبما أن فضاء المسلسل في علاقاته البنيوية العميقة يتحرك في ثيمات الصداقة التي يمثلها تاج الدين، وهو الشخصية التي قدمها الفنان المبدع أحمد إسماعيل، وتمثلها نهى وهي الشخصية التي قدمتها الفنان حنان الجاك، ويمثلها كذلك حسن، وهي الشخصية التي قدمها الفنان الكندي الأمين، ويتحرك في ثيمة الحب التي تمثلها بجدارة شخصية هناء ابنة ميسرة، وهي الشخصية التي قدمتها الفنانة إيمان إبراهيم، وتمثلها كذلك شخصية أمينة الأم وزوجة ميسرة، وهي الشخصية التي مثلتها الفنانة أميرة أحمد إدريس. هذه العوالم المقذوفة في بحر الزمن وتموجاته تكتمل بوجود شخصيات تتعامل مع الحياة بواقعية وبساطة مثل شخصية إقبال، التي مثلتها الفنانة القديرة نادية بابكر، وشخصية عصمت التي مثلها الفنان المتميز طارق علي، وشخصية يوسف ابن ميسرة التي مثلها الفنان غدير ميرغني، وشخصية مبارك التي قدمها الفنان الكبير السر محجوب. لعبة الزمن هذه التي تمثل بلاغة المسلسل من خلال تطور شخصيته المحورية ومصيرها الذي نقف عليه عندما (تعترف)، فالمسلسل في الأخير وعبر بطله ميسرة تاج السر يقول: (قتلت نفسي في الزمن الحي... تجيبوني في الزمن الميت... غربة وأكلت ميسرة أكل...).

لا شيء غير الاعتراف مسلسل يتعدى القول اليومي إلى القول الذي يلامس ما هو فلسفي ووجودي من خلال فضحه لذوات أبطاله وأحلامهم وإراداتهم... إنه مسلسل يحاول أن يبني جسرًا بين العقل والعاطفة.

أخيرًا تحيتي موصولة لمخرج المسلسل ومساعديه الفنان محمد بشير دفع الله وللكاتب الأستاذ (فاروق حسن آدم)، الذي نأمل أن يستمر وأن يكون إضافة نوعية للدراما السودانية .

جسد يتذكر... جسد يحتمل... جسد لا ينكسر

سلا أسامة

منذ سنوات، وأنا أحملُ جسدي كأنه سرّ لا يُقال.
مرضُ «الذئبةِ الحمراء» علّمني أن أعيشَ بحذر،
أن أُحبَّ الهواءَ الذي يدخلُ رئتي وكأنه آخر نفس.
لكنّي لم أعرف أن الحرب ستأتي،
فتجعل من كلّ شهيق مفاوضة،
ومن كلّ زفير نجاة.
في زمن أصبحتُ فيه شاهدةً على موتِ المدن وتبخّر الأحلام،
كان جسدي هو الشاهدُ الأقدم على الخراب.
جسدي الذي خذلني مرات،
ثم علّمني أن أحتمل،
أن أكتب حياتي بالندوب،
وأن أعيش كمن يزرعُ أملاً فوق ركامِ عظامه.

منذ سنوات، يعيش في داخلي محتل لا يرحل.
اسمه الذئبة الحمراء. جاء كحربنا هذي؛ خلسة، دون استئذان، واستقرّ في مفاصلي وعضلاتي ورئتي، وترك أثره على جلد وجهي كوشم لا يُمحى. لكن، لم يكن الألم هو ما صعقني، بل فكرة أن يشيخ الجسد فجأة، أن يصبح ثقيلًا، هشًّا، متقلبًا كنرجسي لا يمكن التنبؤ به.
ومع ذلك، احتملت.
احتملت كل نوبة ألم دون أن أُعلن الهزيمة. تعلّمت أن أنهض من فراشي ببطء، أن أرتب يومي حسب ما يسمح به جسدي، أن أُصادق ألمي كي لا يلتهمني.
ومع كل ندبة جديدة، كنت أزرع بذرة قبول. لا لأنني أحببت التشوه، ولكن لأنني قررت أن لا أكره نفسي من أجل شيء لا يد لي فيه.
لم يخترني المرض، بل تسلّل إليّ كما تفعل الخيانات: بهدوء، وبلا استئذان ثم يعصف، يقصف كحرب.
منذ العام 2017، وأنا أعيش في هدنة مؤقتة مع جسدي.
كلُّ يوم أستيقظ فيه، أحتاجُ أن أذكّر عظامي أنها لي، لا لعدوٍّ يسكن في داخلي.
كنت أظن أن الألم له وجهٌ واحد... حتى جاءت الحرب،
وعلّمتني أن الألمَ يتكاثر، يتناسخ، ويستنسخ نفسه في صورٍ لا نهائية.
الذئبةُ الحمراء، كما سمّاها الأطباء،
ولكنها لم تكن حمراء دائمًا،
كانت رمادية حين خذلتني مفاصلي في الصباح،
كانت بلون الدخان حين ضاقت رئتاي فجأة،
وكانت لا لون لها كالماء حين نزحت من الخرطوم،
حاملةً جسدًا يئنّ من الداخل والخارج.
ليست هذه سيرة بطلة خارقة،
ولا اعترافات منكسرة على أطراف الوجع.
بل هي محاولة لتسمية الأشياء بأسمائها،
حين يصبح الألم مكوّنًا يوميًا مثل الملح في الطعام،
وحين يتحوّل الجسد إلى سجلٍ للنجاة...
لا للضعف.
أنا امرأةٌ جسدها مرهقٌ منذ سنوات،
لكنه يعرف كيف يحتمل.
جسدي ليس مشكلتي...
جسدي حكاية،
وكلّ ندبة فيه
هي سطر جديد في رواية كتبها المرض، والنزوح، والحرب.

هذه الصفحات ليست نشيدًا للمأساة،
بل اعترافٌ بالشراسة التي تسكن تحت جلدي،
وبالخوف الذي صار جزءًا من رئتي،
لكنّي تنفسته... وما زلت أتنفّسه.
#جسد_يحتمل
قبل الحرب لم أكن أعرف أن الجسد يحتفظ بالذاكرة أكثر من العقل.
أن المفاصل تتذكّر حقائب الهروب،
وأن الرئتين لا تنسيان دخان الحطب في بيتٍ بلا نوافذ.
أن ندبةً صغيرة أسفل ذقني يمكن أن تصرخ أكثر من جرح في القلب.
منذ 2017، وأنا أعيش مع مرضٍ ينامُ بجواري كلّ ليلة.

يسرق منّي عضلةً، ويمدّ يده إلى رئتي فيخنق أنفاسي حين أغفل.
أحملهُ في حقيبتي، في دوائي، في تنفسي المتقطّع،
أحمله بصوتي حين أضحك بصعوبة،
وبساقي حين تصعد السلم كأنها تتسلّق جبل توتيل.

ثم جاءت الحرب،
كأن الخراب الداخلي لم يكن كافيًا،
كأن العالم قال: لنجعل الألم عامًا بدل أن يبقى في جسدها وحده.
لحظة النزوح الأول حين غادرنا الخرطوم حاملين ما يشبهنا
لم أكن أملكُ الوقتَ لأودّع المدينةَ التي أحببتُها،
الخرطوم التي نبتَّ فيها وجعي... وفرحي أيضًا.
في حقيبةٍ صغيرة، جمعتُ أدويتي، ألعاب تسالي، وبخاخ ربو.
وفي عيوني... جمعتُ صورَ جدراننا، صوت ضحكات جارتي مؤنستي (فيفي)، صدى نباح كلابي وخربشات قطي على الكنب.
إلى ود مدني، سافرنا أنا وصديقاتي (سابرينا ورؤى) كمن يحمل مدينةً كاملةً على ظهره.
كلابنا معنا، وقطنا، وأوجاعُنا، وحكاياتٌ لم تكتمل وعمل معلق وبيوت تنتظر يوما عودتنا.
لم تكن الحربُ فقط في الخارج،
كانت في داخلي أيضًا...
كلّ خطوةٍ على طريقِ النزوح كانت صفعةً جديدةً لجسدي المتعب.

ومع كل نزوح كان جسدي يتذكّر كل أرض عبرها
في شرق سنار، كانت الأرضُ جديدةً علينا،
لكنّ الألم كان مألوفًا —
وحين بدأت المليشيا تحاصر سنار،
كنتُ أعلم أنني لن أحتمل جولةً جديدةً من الخوف.
بدأتُ أسمع صوتين في داخلي:
صوت المرض، وصوت الحرب.
كلاهما كان يطالب بجسدي، كلاهما كان ينهشني.
في الليل، كنت أضع البخاخ بجواري كما يضع الجندي سلاحه خوفًا من أن تسلب حرية أنفاسي،
وفي النهار، أراقب مفاصلي وهي تتورّم بصمت،
كأنها تنفخ وجهها غضبًا على ومن كلّ شيء:
على الطريق الوعر، على عدد مرات نزوحي التي حملت فيها حقيبتي الثقيلة، وكلابي.
وعلى الخوف المتكرر من ألّا أجد دوائي في مركز صحي وحيد يبعد عن قرية نزوحنا ساعتين مشيًا بالأقدام .

كنت أضحك من المرارة، وأقول:
«حتى مناعتي بدل ان تحميني خانتني، حتى هي لم تعد تميّزني من عدوّي»!
ثم فقدت عيني اليسرى البصر لأيام وعادت كأسير في معتقلات المليشيا؛ عادت هزيلة مرتخية وبالكاد ترى الطريق.
لم يكن في القُرب مستشفى،
ولا في البعيدِ طريقٌ للعودة.
فكانت القضارف حين صار الجسد هو الوطن الوحيد
نزحنا إلى القضارف، ونحن نحمل التعب على أكتافنا،
كأنّ الحربَ أخرجتنا من رحم مدينتنا،
ورمتنا في حضنِ أرضٍ لا نعرفها... لكنّها اضطرت أن تعرفنا.
القضارف لم تكن مدينة غريبة،
لكنها كانت غريبة عليّ أنا،
امرأةٌ تحاول أن تتنفس،
بين غبارِ ذكرياتها،
وهواءٍ مُحمّل بالحزن.
في القضارف، كانت رئتي تنكمش مع الأخبار السيئة،
المفاصلُ تصرّ على أن تخذلني كل صباح،
والجسدُ يحاول أن ينجو من ذاكرته،
أن ينسى المستشفى الذي لم أصل إليه،
والبخاخ الذي انتهت صلاحيته وما زلت استخدمه،
لكنّي ظللت أضحك على تشابه أقداري ما بين حرب وحرب:
«حتى جهاز مناعتي اختار الحرب ضدي!»
والمرض صار أكثر صراحة؛ حتى جلدي صار هشًا كأنه يحاول أن يتقشر عني ليهرب.
في القضارف، لم أكن أبحث عن الشفاء،
كنت فقط أحاول أن أستمر،
أن أعدّ أيام النجاة،
أن أقول لجسدي كل صباح:
«احتمل... قليلاً فقط، نكاد نصل.
وكتبت ذات مساء:
«الجسد أقسى من الحرب أحيانًا... فهو لا ينسى، لا يتراجع، ولا ينتظر إعلان الهدنة.»
لكن جسدي المدهش يحتمل
يصدق أننا سننجو
وبالفعل نجونا وكانت العودة إلى ود مدني حين حملنا أنقاضنا معنا
في ود مدني، عدتُ إلى البيت،
لكن البيت ما عاد هو،
ولا الجسد عاد كما كان.
المرآة أظهرت وجهي كأنّه وجه جديد تعلم حيلاً

جديدة
بخدٍّ منتفخ من الكورتيزون،
يعرف كيف يبتسم حتى تظهر وجنته حينَ تسألُه أمه: «هل أنتِ بخير؟»،
- وكيفَ يحتملُ،
يحتملُ،
يحتملُ..
جسدي يحتمل.
لأنه ما زال هنا،
يتنفّس،
يرقص أحيانًا رغم التيبس،
ويضحك رغم الندوب.
عندما تحررت ود مدني، وعدنا جميعًا.
أنا، وأسرتي، وقطّي، وكلابي،
لم نعد كما كنّا...
عدنا محمّلين بأثقالٍ لا تُرى،
وبجراح لا تبرأ بمجرّد الوصول.
أما جسدي، فقد عادَ مثلي،
مرهقًا، مرتابًا، خائفًا من أن يفرح.
كنتُ أظن أنّ العودة تشفي،
لكنّي اكتشفت أنّ الألم يرحل معنا،
يسكنُ في العظام، وفي طريقة مشينا،
وفي الصمت الطويل الذي صار يملأ الغرف.

في ود مدني، حاولتُ أن أبدأ من جديد فرتّبتُ أدويتي في الرفّ كما لو كانت جوائز السينما التي لطالما حلمت بها وكانت مطمحي، ثم علّقتُ ثيابي في الخزانة كأنّي أُعلن انتصارًا صغيرًا، فعودتي مع هذا الجسد انتصار، ومسحتُ الغبار عن المرآة، لأتعرّف على وجهي من جديد.
لكنّي في كل مرّة نظرتُ فيها إلى انعكاسي،
كنتُ أرى امرأةً نجت...
لكنها ما زالت تتعلّم كيف تعيش بعد النجاة
رغم الخراب الذي يسكنني.
ورئتي تُدخل وتُخرج الهواء كما تفعل المدن التي تُحتل وتُحرَّر،
وجسدي...
جسدي لم يعد ضعيفًا.
جسدي صار ذاكرة.
أنا لا أكتب كي أشكو.
ولا كي أكون «بطلة مرض.»
أنا فقط أقول إنني عشت،
بجسدٍ خذلني في تفاصيل صغيرة،
ووقف معي في معارك أكبر من قدرته.
أنا أكتبه لأقول:
أن تكون مريضة في زمن السلم... تجربة.
لكن أن تكون مريضة في زمن الحرب...
فهذا امتحان يومي للبقاء،
اختبارٌ للصبر،
وتأكيدٌ بأن الحياة ليست للأقوياء دائمًا، بل للمحتملين .
جسدي يحتمل.
احتمل خيانة المناعة،
احتمل الهروب من مدينة إلى قرية،
ومن قرية إلى منفى.
احتمل الأرض القاسية، والهواء المسموم، وصوت الطائرات والمدافع..
احتمل أن يُقال لي كل يوم: «لا يوجد دواء».
واحتمل أن أبتسم رغم ذلك.
#جسد_لاينكسر
لم يكن الطريق من الخرطوم إلى ود مدني، ثم سنّار، فالقضارف، مجرّدَ مسارِ نزوحٍ...
بل كان رحلةً داخلَ جسد...
جسدٍ تعلّم أن يتغيّر، أن يتصدّع، ثم يعاود الوقوف،
كبيتٍ ضربته القذائف، لكنه لم يسقط.
تعلمتُ أن أُصغي إلى صمتي،
أن أفهم لغاتِ الوجع التي لا تُقال،
أن أُحبّني — رغم كلّ ما لم يعُد كما كان.
أنا امرأةٌ لم تختَر الحرب،
ولم تختَر المرض،
لكنّها اختارت ألا تستسلم.
ورغم الذئبةِ التي تنهشُ مفاصلي،
ورغم ذاكرةِ الرعب التي تسكنُ رئتي،
ورغم المدنِ التي تركتُ فيها أجزاءً من روحي — ما زلتُ هنا.
جسدي لم يكن عبئًا،
كان وطنًا حين سقطت الأوطان،
بخارطته الخاصة من الندوب، والعلامات، و ا لتشققا ت ،
وكلّ نقطة ألم فيه كانت تُشير إلى مكان نجوتُ منه،
وكلّ نفسٍ كنتُ ألتقطه، كان بمثابة إعلانِ بقاء.
أكتبُ لأتذكّر،
وأتنفّس لأثبت أنني حيّة،
وأحملُ هذا الجسد كوثيقةٍ —
ليست للمأساة، بل للبقاء.
لستُ جثّةً مؤجلة،
ولا ظلًّا لامرأةٍ كانت.
أنا امرأةٌ جسدُها وطن،
يحكي،
يتذكر،
يحتمل،
وحتى
في زمن الحرب لا ينكسر.

شوقي غريب

يبدأ رحلته الأولى خارج مصر عبر بوابة المريخ

ملخص

أعلن نادي المريخ ، تعاقده رسميًا مع المدرب المصري شوقي غريب لتولي مهمة الإدارة الفنية للفريق الأول خلفًا للصربي ميلوتين سريدويفيتش المعروف بـ«ميتشو»، الذي أنهى النادي علاقته به بعد فترة قصيرة من التذبذب في النتائج والأداء.

وجاء إعلان التعاقد مساء الأربعاء عبر الحسابات الرسمية لنادي المريخ على مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدًا توقيع غريب عقدًا لمدة عام، مع إمكانية التمديد لموسم إضافي في حال نجاحه في تحقيق تطلعات الجماهير والمجلس الإداري.

يُعد هذا التعيين محطة خاصة في المسيرة التدريبية للمدرب المصري المخضرم، إذ إنها المرة الأولى التي يخوض فيها تجربة تدريبية خارج حدود مصر، ويأمل من خلالها في كتابة فصل جديد من النجاحات، رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها النادي، الذي اضطر لمغادرة السودان بسبب الحرب والمشاركة في دوري السوبر الموريتاني كفريق ضيف.

كواليس رحيل ميتشو

وبحسب تقارير متداولة، فإن المدرب السابق «ميتشو» أرجع قرار رحيله عن المريخ إلى عدم حصوله على مستحقاته المالية في وقتها، غير أن مصادر داخل النادي كشفت أن القرار كان فنيًا بالدرجة الأولى، وجاء على خلفية تراجع مستوى الفريق وابتعاده عن المنافسة على اللقب المحلي، حيث يحتل حاليًا المركز السادس في جدول الدوري الموريتاني الممتاز برصيد 36 نقطة، بفارق 11 نقطة عن المتصدر نادي نواذيبو.

جهاز فني متكامل

اصطحب شوقي غريب طاقمه الفني من مصر، حيث ضم كلًا من توفيق صقر كمساعد فني، والدكتور كمال عبدالواحد كمخطط للأحمال، والدكتور محمد صلاح أخصائيًا للتأهيل البدني.

كما حافظ النادي على وجود محسن سيد كمدرب عام ، إضافة إلى استمرار أسامة عبدالكريم مدربًا لحراس المرمى، مما يمنح الطاقم توازنًا بين الخبرة المحلية والمعرفة الفنية المصرية.

مسيرة تدريبية طويلة

يمتلك غريب، البالغ من العمر 66 عامًا، مسيرة طويلة في الملاعب سواء كلاعب أو كمدرب. فقد شارك كلاعب مع منتخب مصر في التتويج بكأس الأمم الإفريقية 1986، كما برز لاحقًا كمساعد لحسن شحاتة خلال فترة الهيمنة على القارة (2006 – 2008 – 2010). وحقق إنجازًا لافتًا بقيادة منتخب الشباب لنيل برونزية كأس العالم 2001، فضلًا عن التتويج بلقب كأس الأمم الإفريقية تحت 23 عامًا عام 2019، والتأهل إلى أولمبياد طوكيو 2020.

أما على صعيد الأندية، فقد درّب عدة فرق مصرية مثل الإسماعيلي، المقاولون العرب، الإنتاج الحربي، سموحة، الاتحاد السكندري، وغزل المحلة، وخاض حتى الآن 195 مباراة، حقق خلالها 72 فوزًا، و56 تعادلًا، بينما خسر في 67 مناسبة.

آمال وتحديات

تضع جماهير المريخ آمالًا كبيرة على المدرب الجديد لانتشال الفريق من نتائجه المتذبذبة، خاصة مع اقتراب الموسم من نهايته، في وقت يعيش فيه النادي أوضاعًا غير مستقرة بسبب تراجع مستوى اللاعبين في الفترة الأخيرة بصورة غير مسبوقة .